الحال

توزع مجاناً

«الحـال» - العدد السادس والسبعون - السنة السابعة
تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005
home.birzeit.edu/media

الضحك حتى البكاء

مرة زمان، قبل أن نكون أطفالاً بحين، كان اللعب سمتنا، ولعبة «وقعت الحرب» متعتنا.

كنا نقول بعد أن نرسم بعود خشب خارطة اللعبة أرضًا: «وقعت الحرب في سوريا»، لينطلق المحاربون إلى سوريا ويعودوا منها بغنائم ودموع.

وكنا بعدها نبدأ لعبة جديدة، ونقول: «وقعت الحرب في بيروت»، ونتراكض يمينًا وشمالاً إلى أن تنتهي حرب بيروت، ويعم المساء، وتبدأ الأمهات بمناداتنا من الشبابيك لنلبي النداء العاشر أو ما بعده أحيانًا، لننام مثقلين بالتعب، ونبدأ اللعبة مجددًا في اليوم التالي في متتالية الحروب.

لم نكن نضع اسم فلسطين أبدًا على الأرض، انطلاقًا من غيرة أطفال على اسم بلدهم، ثم إننا كنا متفقين على ألا تقع حرب في فلسطين أبدًا، ربما ظنًا منا أن فلسطين فوق.. عند الله، وهي مقدسة، وفيها جنة، ومحاربوها ليسوا كسائر البشر، فهم فدائيون، سمعنا الحجات يتهامسن سرًا عنهم.

كنا نعرف أن فلسطين ليست دولة، بل أسطورة، وتلك الهالة المحيطة بها هي عباءة الرسول.

وهكذا كل يوم، كنا نحارب كل العالم، ولم نضع فلسطين يومًا في دائرة الحرب، لأنها فلسطيننا.

وكان الكبار يراقبوننا ويضحكون.. يضحكون جدًا، حد البكاء!

رئيسة التحرير

«الحـال» - الثلاثاء 2011/10/4م الموافق 6 من ذي القعدة 1432هـ

16 صفحة

في القدس: اهدم بيتك بيدك.. وترميم المنازل عمل سري — صفحة 4

غياب إنجازات وزارة الثقافة.. أسئلة تحير المثقفين والفنانين — صفحة 6

المستوطنون يصعدون اعتداءاتهم.. وأجهزة الحراسة الشعبية بالمرصاد — صفحة 7

الموت على الطرقات لا يكبح جماح هوس شراء السيارات — صفحة 11

ربيع فلسطين.. خريف السلطة!

رحمة حجة

انتهى الصيف في فلسطين، وحل خريفها، لكن الفلسطينيين لم يطووا صفحة أيلول بعد، ففي تقويمهم السياسي، تاسع الشهور الميلادية هو أول الانتفاضات والحروب والمغامرات التي لطالما عاندت نهاياتها.

لم ينته أيلول على شاشات هواتفنا النقالة، وأسطح بناياتنا، وأعمدة الإنارة، حيث تزدحم الشعارات وصور الرئيس محمود عباس، وتبشرنا الأيقونة «UN-194» بمقعد في بيت الأمم.

خطب الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمام شعوب العالم، وشعبه تحديدًا، فحرك الشجون وأحيا الآمال العظام بالتحرر والاستقلال، حتى إن كثيرين عدلوا جلستهم أمام الخطاب، بعد أن كانوا متكئين على «اللاشيء»، والبعض لم يعدّل، حيث لم يَرقَ الخطاب إلى طموحاته في كلّ البلاد وكل القدس وكل الشعب تحت سقف واحد.

بشرنا الرئيس بـ«ربيع فلسطيني»، لكن تقويمنا السياسي المراوغ ينذر بخريف عاصف تقف السلطة ضعيفة في وجه رياحه وتحولاته دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة، على ما يقول محللون.

كامل العضوية أم ممكنها؟

يسابق الفلسطينيون الزمن ويشاغبون واشنطن في سعيهم لتأمين 9 أصوات في مجلس الأمن. الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تسعيان من جانبهما لإقناع الأطراف المترددة بعدم التصويت. يجزم البعض بأن العضوية الكاملة خيار غير ممكن، ويدعو للخيار السهل، وهو تأمين عضوية بصفة دولة مراقبة عن طريق تصويت في الجمعية العامة، خاصة أن ثلثي أعضائها يعترفون بفلسطين.

لكن مستشار الرئيس وعضو المجلس الثوري في حركة فتح صبري صيدم، يرفض نقاش هذا الخيار، ويقول إن الحديث غير مجدٍ عن خيارات لا تضمن لفلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. يشير صيدم إلى أنّ المعركة الدبلوماسية المحتدمة تدور حول هذا المطلب. الشاغل السياسي الآن، حسب صيدم، هو كسب المعارضين والمترددين لصالح الخيار الأساسي؛ أي طلب العضوية الكاملة، وتشجيع الضغط الشعبي في الدول المعارضة والمترددة دون الركون إلى التهديدات الأميركية والإسرائيلية.

المحلل السياسي هاني المصري يبدو أقل تفاؤلا. يتوقع المصري أن يفشل الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن، لكن هذا الفشل يحمل بذورًا لسيناريوهات ايجابية على المدى البعيد نقطة القوة فيها نزع الشرعية عن إسرائيل واحتلالها. يقول المصري: «الخيار المطروح (هو) اعتبار التوجه لطلب العضوية بداية لمعركة طويلة ستتضمن نقل ملف القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها (للأمم المتحدة)، بحيث تطرح بشكل دائم لتفعيل القرارات الصادرة من الأمم المتحدة لصالحها، خصوصًا الفتوى القانونية لمحكمة لاهاي وتقرير غولدستون، والدخول إلى المنظمات الدولية التسع للأمم المتحدة، وإعادة تقديم طلب العضوية في مجلس الأمن، والسعي لإصدار قرارات جديدة تدين الاحتلال والاستيطان والجدار وهدم المنازل واعتقال الأسرى».

لكن، هذا الخيار ليس مجانيًا.

يقول المصري: «فلسطين ستكون عرضة للعقوبات الأميركية- الإسرائيلية، تلك التي طالما هدد بها الطرفان، خاصة من داخل الكونغرس، ما يمكن أن يؤدي إلى استقالة الرئيس عباس، وانهيار السلطة في الضفة، لينتقل مركز ثقل القيادة الفلسطينية إلى الخارج وقطاع غزة».

- التتمة ص 15 -

الإصرار على إسراطين

عارف الحجاوي

كان عرفات مراوغًا من الدرجة الأولى، لعب مع الإسرائيليين لعبتهم الأثيرة، ولعله غلبهم، ولذلك، انقضوا عليه بوحشية. وجاء أبو مازن بسياسة الصدق والمصارحة والمسالمة، وانتهج دبلوماسية «إيصال أوسلو إلى حد نزع ورقة التوت»، وقد حقق إنجازًا صغيرًا بقيام مجلس الأمن بتحويل مسألة العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة إلى لجنة خاصة، فهذا يطيل حرج أميركا. لكن الأوراق التي بيد إسرائيل كثيرة ومن شأنها أن تغلب الدبلوماسية الفلسطينية في حلبة الدولتين. على أن إسرائيل تحمل على خصرها حزامًا ناسفًا هو «عنصريتها».

ليس في مقدور ليبرمان الاستمرار في خطه: ومن واجب السياسي الفلسطيني أن يكف عن وصف الرجل بالغطرسة -كاد يقتلني أمين عام الجامعة العربية من الضحك عندما وصف السياسة الإسرائيلية بالغطرسة، لو كان السيد العربي فتى يافعًا لغفرنا له هذه الكلمة، فأما وهو شيخ محنك فلا؛ ألم يسمع هذه الكلمة تقال عن إسرائيل ملايين المرات؟ أليس عنده أي ذرة من الإبداع؟ لعنة الله على الببغاء وعلى كل أفراد سلالته من البشر-، نعم، كفانا التعبير عن مشاعرنا بهذه المفردات المقرفة. علينا أن نتخيل أنفسنا ليبرمان وأن نفكر بدماغه بعض الوقت حتى نفهمه. الرجل مسكين، هو مجرد فتوة من الفتوات أو شبيح من صغار الشبيحة. وهو منزعج بقوة من مجرد وجود الفلسطينيين. وهو فوق ذلك رجل مثالي -بالمعنى الفلسفي للكلمة-، فهو يرسم في خياله مجتمعًا إسرائيليًا منسجمًا خاليًا من العرب. والحل لمشكلتنا معه لن يكون بتحقيق حلمه السخيف، بل بفرض حلمنا.

الحلم الفلسطيني يداوي إسرائيل من عنصريتها عن طريق مداواة الذات. علينا ألا نكون عنصريين، وأن نتعلم العيش مع الآخر، ثم أن نطالب بالعيش مع الآخر في دولة ديمقراطية. هذا النهج الفكري تعارضه فتح وحماس والدول العربية وإسرائيل وأميركا وكل الدنيا. وهؤلاء جميعًا، بالمناسبة، عارضوا أيضًا كروية الأرض. لكنها كما قال غاليليو: مكورة مكورة.

فعلاً، الدولة الفلسطينية المستقلة ستفضي إلى التخلي عن حق العودة، وستلحق ضررًا بفلسطينيي الداخل. لكنها -من جهة أخرى- الكعكة السريعة. ومنظمة التحرير التي سارعت إلى ابتلاع طعم أوسلو، تسارع الآن إلى أوسلو جديدة. والمطلوب النفس الطويل، والإصرار على إسراطين.

أصحاب المنازل المدمرة في غزة.. معاناة تتراكم ولا حلول في الأفق

فادي عبيد

أحد اعتصامات أصحاب المنازل المدمرة.

لم يخطر ببال أسامة (40 عامًا) أن يعيش حياة التشرد بكل معانيها وصورها، لكن القدر قال كلمته، ففي ساعات منتصف ليل 22 من كانون الأول عام 2004، وجد نفسه وأفراد أسرته السبعة إلى جانب عشرات العوائل الفلسطينية أمام رتل من الدبابات الإسرائيلية، وبرفقتها جرافات ضخمة شارفت على اقتحام «الحي النمساوي» إلى الغرب من مدينة خان يونس في جنوب قطاع غزة.

يقول أسامة لـ «الحال»: «الأمور كانت بسواد الليل إن لم يكن أكثر من ذلك، حيث تملكنا شعور بأننا لن نرى منازلنا بعد اليوم.. إطلاق النار اشتد من حولنا، ولم يكن بوسعنا سوى تأمين خروج النساء والأطفال وإبعادهم عن المكان، وبالفعل نجحنا رغم الخوف والهلع ودوي الانفجارات وتركنا المنطقة، ثم عدنا إليها في الصباح وهنا كانت الفاجعة.. لا يوجد أي أثر لبيتي أو للمنازل المجاورة».

أبعاد خفية

يضيف أسامة -وقد بدا في وضع لا يحسد عليه- أنه ومنذ تدمير منزله قبل نحو سبع سنوات، دخل فيما يشبه النفق، نتيجة الغموض واللغط الذي صاحب ملف «إعادة الإعمار»، محملاً مسؤولية ذلك للاحتلال الذي سارع لفرض حصار مشدد على القطاع بعيد سيطرة حركة حماس عليه، علمًا بأن آخرين من أصحاب المنازل المدمرة حمّلوا جزءًا من المسؤولية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» التي نفت مسؤوليتها جملة وتفصيلاً.

ويشير بعض المتضررين من تأخر الإعمار إلى وجود أبعاد مختلفة لمشكلتهم، بينها عدم مراعاة المعنيين بهذا الملف لتداعيات دوران عجلة الزمن.

يقول أبو عرفات، وهو أحد المتضررين: «إن معظم العائلات المنكوبة لديها أبناء شباب انتقلوا خلال هذه السنوات من مرحلة عمرية إلى أخرى، وهو ما يعني أنه إذا كان في السابق يمكن أن يجلس شابان أو ثلاثة من غير المتزوجين في غرفة واحدة، فقد باتت المسألة مستحيلة اليوم، فعدد كبير منهم تزوج، وبالتالي، فإنهم بحاجة لمنزل خاص، أو على الأقل جزء من المنزل الرئيسي للعائلة».

اتهام ونفي

اللجان الأهلية لأصحاب البيوت المدمرة، انتقلت للتحرك الميداني، حيث نظمت العديد من الاعتصامات قبالة مقار المنظمة الأممية بمدينتي خان يونس ورفح، تخللها إغلاق تلك المقار ومنع الموظفين من الوصول إلى مكاتبهم؛ فضلاً عن إصدار البيانات الصحافية التي اتهمت فيها «الأونروا» بالتواطؤ.

ومن بين العبارات التي استخدمتها هذه اللجان في تصريحاتها: «أن وكالة الغوث الدولية استمرأت صبرنا وظنت أنها استنزفت كل طاقتنا، وآن لها أن تفيق من سكرتها وتعلم أننا لسنا طلاب مساعدات بل طلاب حقوق».

عدنان أبو حسنة -الناطق الإعلامي باسم وكالة الغوث-، أكد أن المسؤول الأول والأخير عن عرقلة عمليات إعادة بناء المنازل المدمرة هو الاحتلال الإسرائيلي، مشيرًا إلى اتباعه سياسة التلاعب تجاه الوعود بإدخال مواد البناء الخاصة بمشروعي خان يونس ورفح.

أبو حسنة، وفي معرض حديثه، أوضح أن المشروعين تمولهما المملكة العربية السعودية بقيمة 70 مليون دولار أميركي، فيما تمول اليابان مشروعاً ثالثاً بواقع 1900 وحدة سكنية، وقال: «الاحتلال، وبالرغم من موافقته على بناء بعض المشاريع، لا يسمح بإدخال المواد المطلوبة بشكل سلس، وهذه القضية مرتبطة بالحركة على معبر كرم أبو سالم الذي يغلق لأسباب مختلفة».

تساؤلات مشروعة

ورفض المتحدث باسم «الأونروا» الاتهامات الموجهة لمنظمته، مؤكدًا أنها مستمرة في التخفيف عن أصحاب تلك المنازل الذين جرى دفع إيجار بيوتهم المؤقتة طوال السنوات الماضية.

وتكثر التساؤلات بشأن ما ينتظر الآلاف من مشردي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، التي تشير الإحصاءات الرسمية إلى أنها خلفت تدمير 3407 منازل بصورة كلية، ناهية عن آلاف الوحدات الأخرى بشكل جزئي، بدءًا بالجهة التي ستتولى إعادة الإعمار، ومتى سيبدأ العمل بعد مرور سنوات على نزوحهم؟، وهل سيتم البناء في نفس أماكن سكناهم؟ أم سيرحلون إلى مناطق أخرى؟.

هذه التساؤلات، ورغم بساطتها، تبدو معقدة وفق حسابات السياسة التي لا تلقي بالاً لمن يكتوون بحر الصيف وبرد الشتاء، وإن كُسرت هذه القاعدة، يكتفي المعنيون فقط بإطلاق العنان لشعاراتهم وخطاباتهم الرنانة.

يأتون عبر الأنفاق

تجار مصريون يشرفون على بضاعتهم في أسواق غزة

مثنى النجار

يشهد عدد من الأسواق والأحياء السكنية في قطاع غزة حركة نشطة لتبادل البضائع بين تجار غزة ومدينتي العريش والشيخ زويد المصريتين. ويصل مهربو البضائع من المصريين لغزة وأحيائها للالتقاء بالتجار الفلسطينيين عبر الأنفاق الممتدة على الحدود مع مدينة رفح جنوب قطاع غزة.

«الحال» التقت عددًا من هؤلاء التجار في جنوب القطاع، وتحدثوا حول عمليات التهريب. المهرب عطوة «أبو خالد» (50 عامًا) من سكان مدينة الشيخ زويد المصرية التي تبعد عن ساحل قطاع غزة حوالي 15 كيلو متر، أكد أن وضع التهريب أفضل بكثير عما كان قبل ثورة 25 يناير، مشيرًا إلى أن وضع سكان زويد والعريش الاقتصادي في تحسن متزايد بفعل حركة البيع النشطة التي تشهدها تجارة الأنفاق.

وتحدث أبو خالد المخاطر التي تحيط بالتجارة في بعض الأحيان قائلاً: «تسبب الإجراءات الأمنية المصرية الجديدة من قبل قوات الجيش المصري خطرًا كبيرًا على نقل البضائع من وإلى القطاع، وذلك بحجة ملاحقة وتفجير الأنفاق التي تستخدم لتهريب السلاح والمتشددين. وبعد الثورة لم تعد تتواجد أجهزة أمن الدولة وغيرها في تلك المناطق، بل تشرف عليها قوات من الجيش المصري المنتشرة على الحدود». وتبدو ملامح الخوف على وجه أبو خالد خلال حديثه عن تبادل البضائع والتجارة وزيارته بشكل شبه يومي للقطاع عبر الأنفاق.

ويختص أبو خالد في تهريب الأحذية من القاهرة إلى العريش. ويجني آلاف الجنيهات في الشهر مقابل البيع «بالشوال» لكميات الأحذية المطلوبة. ويضم الشوال الواحد ما يزيد على 200- 300 زوج أحذية من المهربة عبر الأنفاق والتي تكسبه أكثر من 300 جنيه.

أما التاجر أبو محمد (60 عامًا)، والذي رافق أبو خالد عبر النفق في زيارته للقطاع، فقد أنهى خلال حديثنا إتمام صفقة لشراء كميات من الحبوب والأعلاف إلى جانب اللوز وبزر البطيخ، ويقول: «بحمد الله، تسير الأمور على ما يرام، والكل يعمل على تصريف ما عنده من بضاعة وبيعها، مؤكدًا أنه يشتري بضاعته من غزة ويقوم ببيعها في الأسواق المصرية بثمن يحقق له ربحًا جيدًا.

ويبدي أبو محمد قلقًا شديدًا من إجراءات الأمن المصرية على منطقة الحدود في ظل الحديث عن إغلاق عشرات الأنفاق، معربًا عن أمله في استمرار عمليات التهريب التي تحقق له ربحًا جيدًا.

وقد ساهم العمل في الأنفاق بالتقليل من حجم البطالة في القطاع التي وصلت إلى نحو 80%، فالمئات من الشبان الذين لا يجدون فرصًا للعمل، يرون في الأنفاق ملاذهم الوحيد، مع علمهم المسبق بالأخطار التي تحدق بهم. وأدى العمل في الأنفاق إلى مقتل وإصابة المئات من الشبان أغلبها جراء الانهيارات والصعقات الكهربائية إلى جانب القصف الإسرائيلي الذي كان يستهدفها بشكل مباشر. وتعتمد السوق المحلية اعتمادًا مباشرًا على البضائع التي تمر عبر الأنفاق، خاصةً مواد البناء.

الاستنهاض عبر التعليم

مهند عبد الحميد

عندما تواجه الشعوب تحديات خارجية وداخلية، فإنها تبحث في أسباب ضعفها وقوتها، كان القاسم المشترك لدى الشعوب الناهضة والـدول المتطورة هـو العلم والتعليم. الشعب الفلسطيني أمامه الآن وأكثر من أي وقت مضى تحديات كبرى. ومن المنطقي أن يبحث عن عناصر الاستنهاض والتماسك. قوة الصمود والتغيير والتطوير التي نملك موجودة في المدارس والجامعات الـتـي تضم الثلث الـحـي فـي المجتمع الفلسطيني. ورغم تمتعنا بحرية التصرف إلـى حد كبير، إلا أن استثمارنا في هذا الحقل ظل هشًّا ومرتجلاً، بل لقد تركنا ثلث المجتمع -جيش تحرير المجتمع وطنيًا واجتماعيًا- تحت رحمة القوى المحافظة والمتخلفة التي تكبح دوره المأمول، وتركناه نهبًا لتدخلات من كل حدب وصوب.

قد لا نختلف كثيرًا في تحديد مظاهر الأزمـة، مثل: تدني مستوى التحصيل العلمي، وضعف المـهـارات والمعارف واللغات، وانخفاض الاهتمام بدراسة العلوم والرياضيات -الفرع العلمي-، وانفصال العلم عن الحياة، وتدني مستوى المخرجات التعليمية، والفجوات الكبيرة بين ما يحققه النظام التعليمي وما يحتاجه المجتمع في مجال التنمية، وتغلغل ثقافة شعبوية متناقضة مـع التفكير العلمي داخـل الجامعات والـمـدارس، وبقاء نسبة أمية تتراوح بين 8- 15%.

لكننا قد نختلف في تحديد أسباب الأزمـة، من نوع الخلل الفادح في المنهج الفلسطيني الذي أعاد إنتاج الحفظ على حساب التفكير والتساؤل والبحث والتأمل والاخـتـراع، ودمـج دراسـة الدين بالعلوم الأخرى، وشطب الفلسفة، والمكانة المتدنية للعمل في سلك التعليم والضعف المهني، وضعف الـدراسـات التربوية وتهميش دور الخبراء في حقل التعليم والتربية، والموازنة المخصصة للتعليم 12% من مجمل الـمـوازنـة، وهـي أقـل مـن نصف الموازنة المخصصة للأمن، واستمرار الإدارة التقليدية المحافظة على رأس العملية التعليمية، والتعامل مع الحقيبة الوزارية كحقيبة سياسية أو «تعبئة خانة»، بمعزل عن المعايير والأسس والأهمية والحاجة والاستقلالية المهنية.

إن دور التعليم المحوري في التنمية والنهوض والصمود والتحرر، يستدعي فعل ما فعلته الدول المتقدمة، من بناء قاعدة تعليمية صلبة ومتفوقة، عبر: تشكيل مجلس أعلى للتربية والتعليم يتكون من خبراء وأكاديميين وكـفـاءات مجربة بديلاً لـوزارة التربية والتعليم، يتولى هذا المجلس مهمة وضع خطة تعليمية، بدءًا بتعديل المناهج الدراسية والنظام التربوي، مرورًا بإعداد الدراسات التربوية المتخصصة ووضع وثيقة معايير ومبادئ ومـوازنـة، وانتهاء بوضع برامج تدريب وتأهيل المعلمين، وعقد المؤتمرات الدورية التقييمية لاعتماد التعديلات الجديدة.

الخليل: أسطوانات الغاز التالفة.. قنابل موقوتة في بيوت المواطنين

أحد أفراد الدفاع المدني يتلف أسطوانة لا تصلح للاستخدام.

هيثم الشريف

قدر وكيل لتعبئة وتوزيع غاز الطهي في محافظة الخليل محمد سدر، عدد الأسطوانات التالفة المتداولة بين المواطنين في المحافظة بنحو عشرة آلاف أسطوانة تنذر كل منها بالانفجار في أية لحظة. لكن مسؤولين في المحافظة يعطون تقديرات أقل بكثير، حيث يقولون إن عدد هذه الأسطوانات لا يزيد على 1000 أسطوانة فقط. إن اختلفت الأرقام، إلا أن الظاهرة تظل مقلقة، إذ تمتلك معظم الأسر ثلاث أسطوانات، اثنتان منها مخصصتان للطهي والتدفئة، والثالثة للاحتياط. وحسب سدر، فإن «كل مواطن عنده في الغالب أسطوانة واحدة غير صالحة للاستخدام».

بدائل رخيصة

ويـبـدو أن السعر المرتفع للأسطوانات الجديدة (قرابة 200 شيقل)، هو ما يجعل المواطنين يفضلون الاحتفاظ بأسطواناتهم وصيانتها، رغم ما تتعرض له من أضرار وما تسببه من مخاطر. وأمام هذه الأسعار، يجد البعض ضالتهم في أسطوانات رخيصة يبيعها تجار الخردة بعد إجراء عمليات صيانة شكلية وإعادة طلائها.

كما راجت خلال السنوات الماضية أسطوانات غاز إسرائيلية مخصصة للاستخدام في عمليات رش المبيدات الزراعية المذابة في الدفيئات، وتباع بأسعار أقـل بكثير من الأسطوانات العادية، لكن هذه «الأسطوانات الزراعية» تمتاز بقلة سماكتها، ما يجعلها أكثر عرضة للانفجار عند تعبئتها بغاز الطهي.

كثير مـن المواطنين الـذيـن يمتلكون الأسطوانات الزراعية لا يكترثون بالتحذيرات، ومنهم عدلي عبدالله الذي يقول: «لو تمكنت من شراء واحدة أخرى لما ترددت، لكن سعرها منخفض وتفي بالمطلوب».

أما أبـو نسيم، وهـو رب أسـرة يزيد عدد أفرادها على الـ15، فقد قال: «لدي أكثر من 10 أسطوانات، بعضها يزيد عمرها على 15 سنة، وبينها واحدة يكسوها الصدأ، وأخرى منتفخة قليلا، مع ذلك، فلم تواجهني قط أي مشكلة في إعادة تعبئة أي منها، حيث إنني أعبئها بشكل دوري، إما مباشرة من خلال محطة تعبئة الغاز، أو من خلال الوكلاء».

اتهامات متبادلة

يقول وكيل التعبئة سدر إن «أصل المشكلة هو محطات تعبئة الغاز التي كانت تأخذ من الوكيل الأسطوانات الجديدة وتستبدل بعضها بأخرى مستخدمة وتالفة». ويتابع: «عقدنا منذ سنوات عدة اجتماعات مع المسؤولين، وقدمنا مقترحات للحل، إلا أنها لم تلقَ قبولاً لدى المسؤولين».

بدوره، حمّل مدير شركة حمزة شاهين لتعبئة الغاز جواد شاهين، التي لها محطتا تعبئة في المحافظة، وكلاء توزيع الغاز المسؤولية عن استمرار المشكلة، وقال: «السبب هو بعض موزعي أسطوانات الغاز على المنازل، حيث يقوم بعضهم بإبدال الأسطوانات الصالحة بأخرى تالفة».

تفتيش ومصادرة وإتلاف

من جهته، أكد مدير مكتب الهيئة العامة للبترول في الخليل محمد خلف الزرو أن بعض الوكلاء والمحطات لا يزالون يتعاملون مع الأسطوانات التالفة، وقـال: «للأسف، هناك خلل لدى أصحاب المحطات الذين يمررون تلك الأسطوانات غير المطابقة للمواصفات، لأن شركاتهم تجارية وتسعى للربح فقط، رغم أن عليهم واجبًا أخلاقيًا وضميريًا يمنعهم من تعبئتها، ويمنعهم من إبدال أسطوانة المواطن الصالحة بأخرى تالفة».

وأضاف أنه «منذ بداية العام الجاري، تم إتلاف ما يزيد على 600 أسطوانة ما بين صغيرة وكبيرة الحجم، بما فيها الأسطوانات الزراعية الإسرائيلية، والتي وجـدت طريقها للسوق الفلسطينية».

لكن مديرية الدفاع المدني في محافظة الخليل، وهـي الجهة التي تتولى تنفيذ عمليات الإتلاف، قالت إن عدد الأسطوانات التي تم إتلافها منذ بداية العام لا يزيد على 300 أسطوانة، وذلك ما أوضحه مديرها الرائد أنور المحاريق، الذي أضاف أن «الحملات تستهدف مصادرة الأسطوانات التي تشكل خطرًا عند استخدامها، كالتي تعرضت لانبعاج واضح أو انتفاخ، أو التي عليها آثار (لحام) واضحة، أو لا يوجد لها طوق على عنقها أو قاعدتها، أو التي يكسوها الصدأ، أو التي بها اهتراء وتآكل في جسم الأسطوانة، حيث إن عملية الإتلاف تبدأ عادة بإفراغ الغاز المسال من الأسـطـوانـة، ثم تتم تعبئتها بالماء لغسلها من آثار الغاز، ثم يتم قصها وثقبها والطَّرق عليها لدرجة تجعل من الصعب إعادة استخدامها».

عقبة إسرائيلية

ووفق المحاريق، فإن «الزيارات المفاجئة التي تقوم بها الجهات الرسمية لمحطات التعبئة غير كافية للحد من استخدام الأسطوانات التالفة، كما أن هناك أسبابًا أخرى تساهم في تفاقم المشكلة، من بينها قلة تواجد الدفاع المدني في قرى وبلدات شمال الخليل، إلى جانب صعوبة دخول أفراد الدفاع المدني للمنطقة الجنوبية من الخليل، المسماة H2، والواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة».

من جهته، انتقد مدير مؤسسة المواصفات والمقاييس في المحافظة هيثم أبو ريان، آليات عمليات التفتيش والرقابة الحالية، قائلاً: «منذ قدوم السلطة، كان هناك حملات ضد الأسطوانات الزراعية، وكان يتم إتلافها في الموقع نفسه وعلى الفور، أما الآن، فقد تشعب الأمر وأصبحت هناك أكثر من جهة مسؤولة، وهناك أمور لا يتم التركيز عليها أثناء الفحص مثل صمامات الأمان».

وأشار إلى أنه «عالميًا، هناك عمر افتراضي لمثل هذه الأسطوانات، فهي بحاجة إلى صيانة بعد 10- 15 سنة، ففي إسرائيل، كل 15 سنة يقومون بعمل صيانة للأسطوانات الصالحة ويضعون دمغة عليها تؤكد ذلك».

مرحلة الاستحقاقات

سـمير عـوض

كان حشدًا مؤثرًا ذلك الذي تجمع في ميدان الشهيد ياسر عرفات (دوار الساعة سابقًا) في مدينة رام الله انتظارًا لخطاب الرئيس محمود عباس من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة ليطالب العالم، من خلال ممثلي الدول الأعضاء، بإحقاق الحقوق الفلسطينية التي تأجل تنفيذها منذ 63 عامًا.

الرواية الفلسطينية برزت بشكل واضح ومؤثر في أعلى المنصات الدولية وبتنفيذ وإلقاء الرئيس الفلسطيني، وكانت الرسالة الفلسطينية ناجعة ومسيطرة، خصوصًا مقارنة بالرؤيا الأميركية الضبابية للحل السياسي بما تحويه من تناقض، والتي قدمها الرئيس الأميركي أوباما، أو بالرؤيا الإسرائيلية للتوسع والاستيطان والاتهامات العدوانية للفلسطينيين وبما تحويه من بعد عن القانون الدولي والتي أثارت تساؤلاً حول جدية «عملية السلام» والراعي الأميركي لهذه العملية.

لقد وقـف الحضور، وهـم ممثلو دول ذات سيـادة، مـرات عـدة مصفقين دعمًا وتأييدًا للرئيس الفلسطيني المطالب بالاعتراف بدولة فلسطين كدولة مستقلة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ولخص الرئيس الرؤيا الفلسطينية لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي معلنًا استعداده للعودة إلى المفاوضات فور التزام إسرائيل بوقف الاستيطان وقبولها بمرجعية المفاوضات، أي دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967. تشكل هذه المواقف والإنجازات على الساحة الدولية مقدمة للمرحلة المقبلة التي يمكن تسميتها مرحلة «الاستحقاقات»، حيث تنتهي المدة الموعودة لإنجاز مؤسسات الدولة الفلسطينية حسب رؤيـا د. سلام فياض والحكومة الفلسطينية، ويصبح الموعد المفترض للرباعية الدولية للاعتراف بدولة فلسطين حقيقة واقعة. لقد ردد الرئيس الفلسطيني، ومن خلفه مئات الآلاف من الشعب الفلسطيني، كلمات محمود درويش التي تشير إلى بقاء وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه: «واقفون هنا، قاعدون هنا، دائمون هنا، خالدون هنا، ولنا هدف واحدٌ واحدٌ واحدٌ: أن نكون. وسنكون!».

ونتيجة لـهـذا الـجـهـد الفلسطيني المتكامل، وبالتعاون مع الـدول الشقيقة والصديقة، سجل الفلسطينيون، بإجماع المراقبين الدوليين، نصرًا أخلاقيًا وسياسيًا، على طريـق تحقيق العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة.

تشير القراءات في الحالة الفلسطينية إلى أن الرباعية الدولية أصبحت جسمًا مشلولاً غير قادر على أي إنجاز في المنطقة، وأن تحيّز أميركا المفضوح لإسرائيل، حتى وإن كان بهدف كسب الأصوات الانتخابية في أميركا) هو العائق الجدي أمام تحقيق اتفاق سلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، فالدعوة الآن هي لحل الرباعية الدولية وسحب موقع الوسيط أو راعي عملية السلام من أيدي أميركا، ونقل المعركة الدبلوماسية كاملة إلى ساحة القانون الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. وتم إخراج العملية السلمية من دائرة التعنت الإسرائيلي والانحياز الأميركي المطلق لإسرائيل إلى دائرة العدالة وحق تقرير المصير لكل الدول وتطبيق القانون الدولي على الصراعات والأزمات الدولية.

تهريب مواد الترميم.. نضال فلسطيني يحمي منازل جريحة في القدس القديمة

حنان بركات*

تفرض سلطات الاحتلال قيودًا كثيرة لتعطيل عمليات الترميم لمنازل آيلة للسقوط في القدس القديمة، ويعيش أصحاب هذه المنازل محنًا كبرى جراء صمودهم في منازل تاريخية، ويعملون المستحيل للبقاء فيها، ويلجأون إلى تهريب مواد الترميم بطرق لا تخطر على بال أحد كي يسعفوا منازلهم الجريحة.

وروى لنا شاب مقدسي رفض الإعلان عن اسمه -خوفا من ملاحقة الاحتلال- كيف هرب مواد ترميم، وقال: «عندما تفكر كمقدسي بترميم بيتك في البلدة القديمة، كأنما تفكر في تهديد الأمن القومي الإسرائيلي، لا بل وتتهم بتغيير معالم البلدة الأثرية، ما يدفعك لتهريب مواد البناء في أكياس الطحين والسكر وإدخالها بحذر وترقب، حتى لا تثير انتباه الشرطة الإسرائيلية المنتشرة في كل مكان، وأنا اضطررت لفعل ذلك حتى لا يقع البيت على رأس والدتي وإخوتي».

حقائب السفر ليست للرحيل

وإن كنت مقدسيًا من سكان البلدة القديمة، فقد تضطر لاستخدام حقائب سفرك للصمود والبقاء وليس للسفرات الخارجية، كي يتسنى لك نقل ما يمكن نقله من مواد خام يحتاجها بيتك المهترئ لتحسينه، وحمايته من التآكل ومن حفريات الاحتلال التي تجري تحت الأرض دون علم سكان المدينة.

وتضيف الحفريات مزيدًا من التصدعات على الجدران والشقوق على الأرض، فالمواطن المقدسي أبو جهاد الغارق بتجديد بيته قال لـ «الحال»: «سألت كثيرين عن كيفية إدخال مواد الترميم لبيتي، وبيتي لا يبعد بضعة أمتار عن أحد أبواب المسجد الأقصى، والذي تتمركز عنده قوة من الشرطة والجنود، فأخبروني بالطرق، فاضطررت لتمثيل دور المسافر أنا وأحد العمال لنقل المواد بحقائب سفر خلال النهار على مرأى الجنود الذين لم يشعروا بما نقوم به، أما في الليل، فكنا ننقل ما لا تتسع حقائبنا لحمله نهارًا، وما زال ذلك قائمًا، فأنا ما زلت أرمم بيتي المكون من أربع غرف نوم وصالة ومنافعها، وكل مرة أهرب فيها المواد وأمر بالقرب من الجنود، يتوقف قلبي عن النبض.

لكن ليس في كل مرة تسلم الجرة كما يقول المثل، فجار أبو جهاد في الحارة المجاورة لم يفلت من عيون الاحتلال، حيث اعتقله الجنود في إحدى رحلات التهريب ودفع مخالفة مالية وتجمدت أعمال ترميم منزله لسوء حظه.

تهريب في ألعاب الأطفال

وقال الطفل خالد ابن العاشرة إنه لم يتردد لحظة عندما اقترح عليه أحد العمال أخذ دراجته واستخدامها لنقل المواد الخام وتخبئتها في صندوق الدراجة الملون، بل اقترح هو بنفسه إحضار الدمية الكبيرة التي تلعب بها أخته وحشوها بالإسمنت والدهانات والأصباغ وحملها ونقلها، وقال: «لا أحزن كثيرًا عندما يكسر عجل دراجتي أو تشوه لعبة أختي، المهم بيتي».

تهريب العمال أيضًا

ويتم تهريب عمال البناء إلى داخل أسوار البلدة القديمة بطرق متعددة، حيث يفضل معظم المقاولين وأصحاب الورش والبيوت تشغيل عمال الضفة لأنهم يتقاضون أجرًا أقل، ولا يطلبون حقوقًا مثل التأمين الصحي والتأمين ضد إصابات العمل، كالعامل المقدسي، ما يجعل فرصة تحقيق المزيد من الأرباح من تشغيلهم بالنسبة للمقاولين أكبر.

المهندسون مهددون

ويتم ترميم البيوت في البلدة القديمة بدعم من مؤسسات دولية عربية وإقليمية في الغالب، وهذه المؤسسات محاصرة بقوانين سلطات الاحتلال، وتضطر أحيانًا للعمل ببعض الأسرار لتنفيذ مشاريعها، ويتعرض العاملون فيها، بمن فيهم المهندسون، لخطر الملاحقة من أجهزة أمن الاحتلال، ففي حديث مع أحد مهندسي هذه المؤسسات أبو عيسى قال: «عملنا بمثل هذه المؤسسات مخالف -حسب توجهات وسياسات دولة وبلدية الاحتلال- وتواجدنا بورش الترميم أو الإشراف على أي عمل من هذا النوع مخالفة بالنسبة للاحتلال، إلا أننا نحاول التناوب وعدم لفت النظر لنا، بل ونؤكد على المقاولين وأصحاب البيوت عدم ذكر المؤسسة بأي حال من الأحوال إن كشفهم الاحتلال، وإلا ستغلق مؤسستنا بالشمع الأحمر».

عامل يرمم منزلا متهالكًا في البلدة القديمة بالقدس

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

في القدس.. عندما تهدم بيتك بيدك!

كلثوم مازن جابر*

في القدس، يهدم المواطنون بيوتهم بأيديهم، خشية أن تهدمها بلدية الاحتلال في القدس، وتغرمهم فوق حسرتهم مبالغ طائلة من النقود، وتظل للمقدسيين ذكرياتهم: هنا ضحكنا، وهنا أيضًا بكينا، على هذا الجدار علقنا صورنا، في ذاك الفناء لعبنا. هذا ما يجول بخاطرهم وهم يمعنون بالهدم، فلا وقت للدموع، والذكريات تفرض نفسها عنوة عليهم، ينتظرون تعاطف المحكمة الإسرائيلية التي تعدُ بتخفيفاتٍ على الغرامات المالية، قد تصل إلى النصف إذا هدم المقدسي بيته بيده!

جلس باسم عيسى حجازي على ركام غرفة من بيته هدمها بيديه، يلملم بقايا أحلامٍ لم تكن، يركل حجارةً كانت في يوم من الأيام سقفًا لغرفة تؤويه، لا يدري إن كان فَشِلَ أو خذلته الأقدار، فباسم لا يملك سوى بيت صغير لا تتجاوز مساحته خمسةً وخمسين مترًا مربعًا، في حي العباسية بسلوان، وكيف لهذا البيت الصغير أن يؤوي خمسة أفرادٍ وهو تحت الأرض، لا تصله أشعة الشمس ولا يقي من البرد.

«الرطوبة قتلتنا، والشمس لا تدخل إلى البيت أبدًا»، هذا ما قاله حجازي وهو يصف وضع بيته المأساوي، ما اضطره إلى بناء غرفةٍ ملاصقة للبيت، علّها تحسن الوضع قليلاً باستيعابها لأفراد العائلة الخمسة، لكن بلدية الاحتلال في القدس ترقبه بعين ثاقبة، كما ترقب كثيرين غيره في حي سلوان، فما أن أتم بناء الغرفة حتى جاءه إخطار من البلدية بهدمها وغرامة خمسة عشر ألف شيقل، بالإضافة إلى ملاحظة مفادها أن المحكمة ستتعاطف معه إذا هدم الغرفة بيده! فالقاضية الإسرائيلية وعدته بأنها «ستتعاطف» معه في الغرامة إذا هدم الغرفة بيده وبأسرع وقتٍ ممكن، أما إذا قامت بلدية الاحتلال بهذا العمل فإن ذلك سيكلفه فوق غرامة البناء المخالف، غرامةً أخرى وهي إيجار الجرافات والمعدات التي ستستعمل بالهدم والعمال الإسرائيليين الذين سيفرغون الغرفة من الأثاث ويلقونه في الشارع! فما كان من باسم إلا أن أخذ مطرقته وبدأ بالهدم. بنى باسم تلك الغرفة الصغيرة حجرًا حجرًا، وأملاً أملاً، ليهدمها ويحيلها ركامًا، بانتظار تعاطف المحكمة الإسرائيلية! إلا أن المحكمة لم تسقط عنه الغرامة، بل حولتها من خمسة عشر ألف شيقل إلى سبعة آلافٍ وخمسمئة شيقل!.

هدم وسجن وغرامة

«هدمت بيتي بيدي، واليوم أعيش أنا والعائلة عند أمي». هذا ما قاله محمود عرامين في سياق سرده لقصة هدم منزله وذهابه للعيش مع والدته، فلم يعد هناك بيت يؤويه وعائلته.

محمود عرامين من وادي الجوز، هدم سقف بيته بيده، قبل أن تهدمه بلدية الاحتلال في القدس، فلم يعد الهدم هو العقاب الكافي للبناء غير المرخص بالنسبة لهم، بل تعداه إلى غراماتٍ مالية ضخمة، إضافة إلى السجن الفعلي، فعرامين لا يملك سوى بيت صغير لا تتجاوز مساحته مئة مترٍ مربع، مكون من غرفتين ومرافقهما، ويؤوي خمسة أفراد، يقيهم حر الصيف وبرد الشتاء، وقد وصله إخطار بالهدم إضافة إلى غرامة مالية قدرها خمسون ألف شيقل مع السجن الفعلي لمدة ستة أشهر. وقد استأنف عرامين الحكم ولم يبت في قضيته إلى اليوم.

يقول عرامين عن هدمه لبيته: «لم يكن هناك وقت للتفكير، فقد باشرنا بالهدم حتى لا تهدمه بلدية الاحتلال وتدفعنا إيجار الجرافات»، فعرامين لم يملك حتى الوقت للتفكير واسترجاع ذكرياته في ذلك البيت، فبدأ بالهدم في سباق مع الزمن، ونجح في أن يسبق الجرافات الإسرائيلية!

الترخيص مستحيل

في القدس الشرقية، تواصل إسرائيل هدم المنازل بالجملة والتقسيط، متذرعةً بحجة البناء غير المرخص، هذا الترخيص المستحيل، فهو حلال للمستوطن حرام على المواطن.

مركز القدس للمساعدات القانونية وحقوق الإنسان يرى أن سلطات الاحتلال ما زالت تطبق القوانين والمخططات الهيكلية التي صدرت في فترة الانتداب البريطاني وتعود إلى أكثر من سبعين عامًا، وعليه، لم تعد هذه المخططات أو القوانين تلبي احتياجات الشعب الفلسطيني جراء النمو السكاني والزيادة الطبيعية في عدد السكان.

وبنظرة عامة إلى المخططات الهيكلية للقرى والبلدات الفلسطينية، فإن السلطات الإسرائيلية ما زالت تعتمد سياسة ممنهجة بغطاء قانوني متمثل بتعديل الكثير من المواد القانونية الواردة في قانون تنظيم المدن والقرى الأردني رقم 79 لسنة 1966، وبإصدار العديد من الأوامر العسكرية كأمر 418، الذي يقضي بأن جميع القرارت المتعلقة بتصاريح البناء والتنظيم ستصدر عن مجلس التخطيط الأعلى المعين من قبل القائد العسكري الإسرائيلي، بالإضافة إلى تمسكها بالأنظمة البريطانية، التي اعتمدت مساحات ضيقة للبناء وحافظت على المتبقى كمناطق خضراء يمنع البناء عليها.

هذا ما آلت إليه حال القدس، من هدم وتشريد، فبإخطارٍ من البلدية الإسرائيلية، يهدم بيت وتشرد عائلة فلسطينية، تسكن العراء، مجمعةً على أن الهدف هو تفريغ القدس من سكانها الأصليين، هنا تتحد قصص الناس ألمًا، وتصير حكايا مأساة ووطن، حكايا حقٍ ينتزع، وشعب يهجّر، لا لذنب سوى أنه وجد على أرض القدس، وولد فلسطينيًا يتربصه العدو أنّى ذهب. هنا تنتهي ممكنات النص، إلا أن الألم يدوم طويلاً.

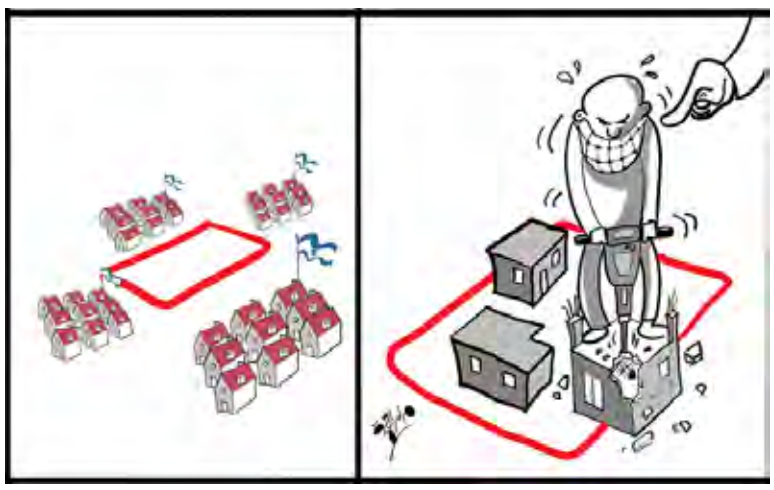

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الإعلامي حسين عبد الغني في حديث مع «الحال» بغزة

فتح وحماس تضيعان الفرصة الذهبية لانطلاق «الربيع الفلسطيني»

مصر ستستعيد دورها الإقليمي وتكون سندًا للفلسطينيين والعرب

علي الأغا

كرمه شباب ثورة 25 يناير المصرية بإطلاق لقب «وزير إعلام الثورة» عليه، حيث كان يدير المنصة في ميدان التحرير ويقدم الضيوف والخطباء ويتحدث مع وسائل الإعلام الدولية لتوضيح حقيقة ما يحدث.

إنه الإعلامي المصري حسين عبد الغني، خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، والذي عمل محررا ومترجمًا في التلفزيون المصري، بالإضافة إلى عمله مراسلاً لهيئة الإذاعة البريطانية في القاهرة لمدة 14 عامًا، ومديرا لمكتب قناة الجزيرة لمدة 13 عامًا، قبل أن يقدم استقالته قبل عام تقريبًا.

عبد الغني زار غزة أواخر الشهر المصري بدعوة من مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، لتدريب دورة التقارير التلفزيونية في فرع المركز في غزة، وعلى هامش هذه الزيارة، كان لـ «الحال» هذا الحوار معه:

* كيف وجدت غزة في زيارتك الأولى لها؟

- مشاعري تجاه غزة غير محايدة، فأنا لدي شوق منذ عشرات السنين لأن تطأ قدمي أي قطعة من أرض فلسطين، وأنا الآن في غزة الصامدة التي حوصرت كل هذه السنوات. أنا منحاز إلى غزة وبطولاتها وتضحياتها. لاحظت كم أن غزة جزء من مصر وأن مصر جزء من غزة وفلسطين، وأن هوى شعب غزة مصري، وأنت في الشوارع تشعر وكأنك تسير في القاهرة أو المنصورة أو الزقازيق، هنا يصعب التمييز بين غزة ومصر حتى في أشكال الوجوه وطرق الحياة ومطاعم الفول والطعمية، بالإضافة إلى الحفاوة التي لقيتها من أهل غزة البسطاء. وبنظري، فإن من أفضل ما حصل لي في حياتي بعد ثورة 25 يناير هو زيارتي لفلسطين.

* ما تقييمك للمراسلين التلفزيونيين المشاركين في الدورة؟

- ما لمسته أن لديهم طاقة كبيرة جدًا وواعدة ورغبة طموحة لبناء صحافة تلفزيونية حقيقية فلسطينية وبناء جيل من المراسلين التلفزيونيين بالمعايير الدولية في فلسطين، وبعضهم لديه خبرة ميدانية. أنا متفائل بأنهم سيشكلون لبنة حقيقية لبناء صحافة أخبار تلفزيونية حقيقية في الصحافة الفلسطينية. وهناك من يحتاج إلى صقل خبرته فقط. وعدد منهم يحتاج إلى جهد أكبر في التأسيس وفي البدايات.

* باعتبارك مطلعًا على الشأن الفلسطيني، كيف ترى الواقع الفلسطيني؟

- أنا أشعر بقدر كبير من الإحباط، كما العديد من أهالي غزة لأن حركتي فتح وحماس تضيعان فرصة ذهبية، وقوة دفع هائلة للقضية الفلسطينية ناتجة من رحم الثورات العربية، فاتفاق المصالحة الذي وقع في القاهرة، ما كان ليتم لولا الثورة المصرية. الشعوب العربية كلها تتحرك ولم نشاهد بعد الربيع الفلسطيني، لا في تغليب المصلحة الوطنية العليا على هذا الانقسام ولا في السماح للجماهير الفلسطينية أن تخرج في الشوارع وتتحدى في تظاهرات سلمية حقيقية سلطة الاحتلال.

* متى سيعود الدور الريادي المصري بما ينعكس إيجابًا على القضية الفلسطينية؟

- ثورة 25 يناير فتحت الباب الذي كان مغلقا لسنوات طويلة منذ توقيع السادات منفردًا على اتفاقية فض الاشتباك الثانية سنة 1975، إذ تراجع الدور المصري القائد، وقد تضاعف ذلك سلبًا في عهد مبارك. الثورة أشعرت المصريين بمدى أهمية وقيمة دور مصر وبأن تستعيد مصر دورها الإقليمي والقومي وأن تكون سندًا للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية، وهذا سيحتاج وقتًا لأن الانهيار الذي تسبب فيه نظام مبارك كان انهيارًا تامًا تقريبًا، وأنا أثق في الجيش المصري والمجلس العسكري الأعلى ألا يشغلهم الشأن الداخلي عن متابعة شؤون المنطقة العربية.

* إلى أين تسير مصر الآن؟

- في التحليل الاستراتيجي الأخير، مصر تذهب إلى الأفضل. وكان من الممكن أن تكون هذه الخطى نحو المستقبل أكثر ثباتًا وأفضل من ذلك، لكن في كل الأحوال، نحن في عهد مبارك كنا أمواتًا، نحن الآن أحياء، ومصر تتقدم إلى الأمام وهي بالمعيار العلمي تتقدم نحو الأفضل. مصر ارتفعت كل مؤشراتها وستعود الاستثمارات بقوة وسيكون الوضع أفضل.

* كيف ترى مستقبل العلاقات الفلسطينية-المصرية بعد الثورة؟

- هناك جزء يتعلق بما يجب أن يفعله الفلسطينيون فيما بينهم، وبرأيي أن هذه المهزلة التي تسمى «الانقسام» يجب أن تنتهي، فالوحدة الفلسطينية ستسهل على مصر وعلى القيادة المصرية في مرحلة ما بعد الانتخابات وتسليم السلطة لسلطة مدنية، وسيشجع ذلك على أن تكون مصر متحمسة أكثر فيما يتعلق بإعادة بناء شبكة علاقاتها مع فلسطين وأن تعيد بناء علاقاتها مع غزة وأن تلعب دورًا حقيقيًا في إنهاء الحصار على غزة وفي التعامل مع إسرائيل من موقع الندية.

* في شهر آب الماضي، وكان للقاهرة دور بارز في لخم الاعتداءات الإسرائيلية عقب عملية إيلات. كيف تقيم ذلك؟

- هذا يوضح التغير، كانوا يقولون إن قدر هذا البلد أن ما يحدث فيه اليوم، تجده ثاني يوم في البلاد العربية، وبمجرد تحرك الثورة المصرية قرأت تصريحات لقادة «الكابينيت» الإسرائيلي يقولون إنهم يريدون شن «الرصاص المصبوب 2» لكن المجرمين باراك ونتنياهو رفضا عملية واسعة بل اعتداءات مركزة، لأن الشعب المصري امتلك إرادته وأصبح له صوت في السياسة الخارجية ويؤثر على سلطته، ولن يقبلوا بما كان يقبل به مبارك، وبالتالي، تحرك الجماهير تجاه السفارة الإسرائيلية ألجم إسرائيل. هم يعلمون أن الوضع تغير، فما بالك إذا رتبت مصر شؤونها الداخلية، وهذا لا يعني الحرب، بل امتلاك الإرادة والندية حتى مع واشنطن.

* ما الذي يقلقك مصريًا وفلسطينيًا؟

- مصريًا أن يستمر الانقسام الحاصل في صفوف الثورة المصرية، وفلسطينيًا أن يستمر الانقسام، وأن تبقى الأهواء الحزبية والمصالح الحزبية متقدمة على دماء الشهداء.

* هل هناك تشابه في الانقسامين؟

- لا، لكن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجمعهما أن هناك من ذهب للحصول على الغنائم قبل أن يكتمل النصر.

فلسطين الأصالة وفلسطين الوهم

منير فاشه

القضية الجوهرية لا تكمن في كوننا، أو عدم كوننا، دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، بل ألا يخدعنا الحصول على مثل هذه العضوية وكأنه جوهر وجودنا وخلاصنا. الأمم المتحدة لم تكن في يوم من الأيام مصدر حياة أو كرامة شعب. السؤال المهم ولكنه مغيّب: ما هو إدراكنا لفلسطين؟ خوفي أن نلتهي ببناء فلسطين الوهم والتنمية والمواطنين -مثل بقية الشعوب- وننسى فلسطين الأصالة والحضارة والأهالي. فمنذ إنشاء مدارس أجنبية في المنطقة قبل 150 سنة، والعملية التي لم تتوقف هي انتزاع مصادر القوة وعوامل البقاء لدينا، والمتمثلة بالنسيج الاجتماعي التعددي الحضاري في المجتمع، وتحويلها إلى رموز شكلية تحت ادعاء أن ذلك تمدن وتقدم؛ أي الاهتمام بالقفص وتشويه العلاقة داخله وقطع العلاقة مع خارجه. تمّ ذلك من خلال إقناعنا بأن ما لدينا من ثقافة ولغة وطرق عيش ومأكل وملبس يجب التخلص منه واستبدال ذلك بحضارة تحكمها قيمتا السيطرة والفوز. لم يمر هذا دون محاولات لوقف عملية التخريب هذه، أذكر هنا اثنتين: الأولى مقاومة خليل السكاكيني للتعليم الغربي الذي عبر عنه أولاً في كتاب «الاحتذاء بحذاء الغير»، ثم في المدرسة التي بناها عام 1909 تحت شعار «إعزاز التلميذ لا إذلاله»، وجسّد ذلك المبدأ برفضه استعمال علامات وجوائز وعقاب، إذ ما لاحظه هو أن المدارس الأجنبية كانت تربي الأطفال على إحلال حضارة محل أخرى، وأن ما تفعله هو إذلال الطفل من خلال قياس المعرفة بواسطة امتحانات ومسح قيمة الطفل برقم. أما المحاولة الثانية، فكانت اللقاء الذي دعا إليه الفلاحون عام 1929 وانتقدوا فيه التعليم الإنجليزي في فلسطين لأنهم شعروا أنه يمزق العلاقات داخل العائلة ويمزق علاقة الصغار مع الأرض.

التحدي الرئيسي الذي نواجهه كفلسطينيين في هذا الوقت بالذات هو كيف نوقف عملية انتزاع فلسطين الأصالة والحضارة والأهالي من داخلنا واستبدالها بفلسطين الوهم والتنمية والمواطنين خارجنا؛ كيف نستعيد فلسطين الأصالة ذات الأفق الحضاري الذي ينطلق من الغنى الموجود فيها ويشمل علاقات مع جيران تاريخيين ذوي حضارات غنية. فلسطين تقع في مركز أنسجة حضارية متعددة، ووسط موقع جغرافي وديني، ووسط الأمة العربية التي تضم عوالم متنوعة، وهي بؤرة اهتمام شعوب كثيرة. لا توجد مدينة سوى القدس يصبو أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية للحج إليها. إهمال هذا الغنى لا يمكن تفسيره سوى أن حدود إدراكنا هي فلسطين الوهم.

الغزو الغربي للعالم هو غزو حضاري هدف إلى طمس وتدمير حضارات وإلغائها كطرق عيش وأنظمة معرفية، وإحلال حضارة أخرى محلها. لهذا بدأ الغزو بالمعرفة. وباستثناء بعض المحاولات، لم تحصل أية مقاومة للاحتلال المعرفي المعيشي. نقاوم الاحتلال على المستوى السياسي والعسكري والثقافي، ولكننا نحتضن الاحتلال المعرفي والاقتصادي. إهمال هذا الاحتلال كان السبب في عدم خروج شعوب كثيرة من موقع العبودية في علاقتها مع الغرب، رغم كل أنواع الاستقلال التي حصلت عليها. من هنا، فإن صياغة الصراع وكأنه بين الحداثة والأصالة هو إلهاء عن الصراع الأهم بين الوهم والأصالة، الوهم بأن هناك مسارًا أحاديًا عالميًا للتقدم ومصدرًا وحيدًا للمعرفة مقابل العيش وفق تعددية حضارية غنية تعيش مما لديها. استعمال كلمة «حداثة» هدفه الإيحاء بأن هناك حضارات حديثة متطورة وحضارات تصر أن تبقى كما هي؛ أي بهدف احتقار الشعوب لحضاراتها والسعي لتقليد الغرب. النظر إلى الصراع على أنه بين الوهم والأصالة يحثّنا على النظر إلى فلسطين ضمن أفق حضاري.

كان عام 1993 فاصلاً بين فلسطين الأصالة وفلسطين الوهم، فلسطين الحضارة وفلسطين التنمية، فلسطين الأهالي وفلسطين المواطنين. قبل ذلك العام، في فلسطين الأصالة والحضارة والأهالي، كان العالم يأتي إلينا ليتعلم بشكلٍ تبادلي ويتعامل معنا ضمن علاقة أفقية، لا فوقية ولا دونية. كان الناس من كل مكان يأتون ليتعرفوا على معانٍ للمقاومة ونمط مختلف في العيش؛ ليتعرفوا علينا كمصدر معرفة وعمل جماعي إبداعي على عدة مستويات. بعد ذلك العام، في فلسطين الوهم والتنمية والمواطنين، تأتي المنظمات الدولية لتساعدنا من موقع استكبار ضمن علاقة تنطوي على احتقار؛ تأتي بشروط مهينة وتغرينا بفتاتاتٍ وتُزهِبُنا بقَطْعِها عنا إذا لم نفعل ما تأمرنا به. في فلسطين الأصالة، كانت الكرامة أهم ما يميزنا؛ في فلسطين الوهم، أصبحت المطالبة بالحقوق (من الظالم!) والاستجداء هو ما يميزنا. في فلسطين الأصالة، كان الأمل مصدر حيويتنا؛ في فلسطين الوهم، أصبحت التوقعات مصدر إحباطنا. في فلسطين الحضارة، كانت العلاقة المقدسة هي التي بين الأهالي؛ في فلسطين الوهم، العلاقة الرئيسية هي بين مواطنين وحكومة ومؤسسات. في فلسطين الحضارة، لم يكن لنا صوت في الأمم المتحدة، لكن صوت فلسطين كان يدوّي في أرجاء العالم.

الأهالي هم مثل البذور البلدية؛ بذور الخضرة البلدية تولّد ذاتها منذ آلاف السنين دون مؤسسات؛ البذور التي تصنّعها شركة مونسانتو غير قادرة على توليد ذاتها. فلسطين الأصالة تولّد ذاتها منذ آلاف السنين؛ فلسطين الوهم لا تستطيع أن تعيش سنة واحدة إذا انقطع مصدر وجودها الخارجي. عندما ذهب أهالي القاهرة إلى ميدان التحرير، لم يكن في جعبتهم غير مصر الأصالة ذات الأفق الحضاري؛ أذهلوا العالم بل أذهلوا أنفسهم بالقوة العظمى الأزلية، والتي ربما تُطمس، لكن لا تلبث أن تعود.

هل يساهم الفيسبوك في تعزيز حرية الرأي والتعبير فلسطينيًّا؟

محمد أبو الرب

الإجابة الأولية عن السؤال السابق تقود للقول إن شبكات التواصل الاجتماعي، و «الفيسبوك» على وجه التحديد، وفرت للمستخدمين متنفسًا للهروب من تعقيدات الواقع، وقد استطاع «الفيسبوك» أن يوجد واقعًا افتراضيًا من حرية الرأي والتعبير غير متاحة في الواقع الفعلي، كل هذا بفعل ما يحمله من عناصر التشويق والإثارة والفتنة بكل ما هو جديد.

لكن التخوف الحقيقي من هذا التحول الجماهيري بين الواقعي والافتراضي، يأتي من القول إن «هذا التحول هو تحول طارئ وليس حداثيًا، بمعنى أن هذه التقنية تفيد واقعًا خدماتيًا، عندما تكون المؤسسات التاريخية قوية: دولة، أحزاب، بنية تحتية.. نقطة الانتقاد هنا أن الواقع الافتراضي أصبح بديلاً للمؤسسات التاريخية، والمجال الجديد للواقع الافتراضي حوّل الرأي العام إلى مؤسسة تاريخية، وهذا تحول خطير، يحول القضايا المصيرية إلى حالة خدماتية في الصراع على الرأي العام». يشير الكلام السابق للدكتور وليد الشرفا المقدم والمشرف على كتاب «علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين: الفيسبوك نموذجًا»، الذي أعده الباحث محمود الفطافطة، والصادر عن مؤسسة مدى في رام الله؛ يشير إلى نقطة مركزية في النظر إلى تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي و «الفيسبوك» على وجه التحديد.

إشكالية النوافذ الإلكترونية الجديدة أو الطارئة لممارسة حرية الرأي والتعبير في المنطقة العربية -أي شبكات التواصل الاجتماعي- هي في الفهم الخاطئ لمكانتها وتوصيفها بأنها أداة من أدوات التغيير، والحقيقة أنها تفرض نفسها كخيار بديل للفضاء الواقعي، ولكي تكون هذه الفكرة مقنعة، لا بد من العودة إلى أصول مفهوم المجال العام الذي تحدث عنه «هابرماس»، والذي اعتبر فيه أن الصالونات الأدبية والمقاهي في كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا، وفرت أماكن حديثة للفضاء العام في المجتمعات الأوروبية للجدل العقلاني الذي يخرج عن سلطات الكنيسة والدولة، من هنا، فإن التأصيل للقيم المدنية، ومن ضمنها حرية الرأي والتعبير، لا بد وأن يمر عبر فضاءات مجتمعية حقيقية تتأسس على الواقع لا من الواقع الافتراضي، هذا ما يمكن استنتاجه من مقولة «هابرماس»: «التقنية بنت ثقافتها». كما أن واحدًا من توصيفات المجال العام هو أن يكون حيزًا وسطًا بين المجال الخاص ومجال السلطة العامة، وهو ما يفترض أن يكون عليه واقع الحال في المجتمع المدني.

تجربة «الشعب يريد إنهاء الانقسام»

بالاستناد إلى ما سبق، هل يمكن القول إن الحراك الشبابي الفلسطيني على «الفيسبوك» ساهم في تعميق الوعي؟ أي هل أتاح المجال العام الجديد فضاءً للنقاشات المعمقة، وشكل تعزيزًا للوعي؟ أم أن المجموعات الإلكترونية مجرد مجموعات غائية مدفوعة بالإثارة؟

استنادًا إلى الكتاب الذي بين أيدينا، يذهب الكتاب للقول إن من عوامل غياب فعالية المجموعات الفلسطينية على الفيسبوك والتي كان أهمها «الانتفاضة الفلسطينية الثالثة» و «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، أن المجال العام «الافتراضي» لم يتحول إلى مجال عام «حقيقي»، فقد ساد المجموعات الفلسطينية على «الفيسبوك» الإرباك والانفعالية والعشوائية، بل والأكثر من ذلك سيطرة الشعارات الحزبية والفئوية.

حينما تترجم الحراك الشبابي الفلسطيني على الفيسبوك إلى الواقع، اصطدم بمعيقات الفجوة الحاصلة بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي؛ ففي الوقت الذي تجمع ما يقارب 3000 شخص في رام الله في 15 آذار

غلاف كتاب «علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين.. الفيسبوك نموذجًا».

الماضي للمطالبة بإنهاء الانقسام، شوهد العديد من قيادات الأحزاب السياسية يتهافتون على التقاط الصور والمقابلات الصحافية مع وسائل الإعلام في محاولة لتبني هذا الحراك، وأكثر من ذلك ما حصل في قطاع غزة، حين حاول عشرات من نشطاء حركة حماس اختراق صفوف المشاركين في مسيرة إنهاء الانقسام في غزة حاملين أعلام حركتهم، إضافة إلى القيادات السياسية التي حاولت تبني التحرك الشبابي. في المحصلة، وقع منظمو النشاط على الفيسبوك في حيرة، وكأن الشعب هو الذي ينقسم على ذاته! وبذلك، أجهضت الفكرة ولم يسعف التزاحم على الفكرة في الواقع الافتراضي أن تترجم في الواقع الفعلي.

هل ينجح الفيسبوك في إحداث «الربيع الفلسطيني»؟

بالاستفادة من كتاب الدكتور الشرفا وفطافطة، يمكن استشراف المستقبل بالقول إنه من الممكن توظيف الفيسبوك لخدمة المجال العام الواقعي، لا أن يقود الفيسبوك المجال الواقعي. تجربة الحراك الشبابي على الفيسبوك لإنهاء الانقسام تحمل من الدروس والعبر ما يفيد، وأهم ما في الأمر ألا يكون الحراك انفعاليًا وعفويًا، كما أنه من الواجب الابتعاد عن تسييس هذا الحراك فصائليًا وحزبيًا. قد يقول قائل إن الخطوة المسماة «نحو الربيع الفلسطيني» بدأت سياسية وربما مسيسة، لكن في حقيقة الأمر، يمكن الاستناد إلى الرصيد الجماهيري لهذا التوصيف، خصوصًا اقترانه «بالربيع العربي»، لذلك، يأتي الاقتراح الأفضل لقيادة هذا الحراك الفلسطيني من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني المشهود لها بانتمائها الفلسطيني، على أن يشرف على هذا العمل نخبة من ذوي الاختصاص.

أساس الحراك نحو «الربيع الفلسطيني» بناء مجموعات إلكترونية منظمة مؤيدة للحق الفلسطيني بالاستقلال والدولة على شبكات التواصل الاجتماعي، وحتى باستخدام قواعد البيانات المختلفة للأفراد والمؤسسات، خصوصًا عبر البريد الإلكتروني ورسائل الهواتف المحمولة. مؤسسات المجتمع المدني قادرة على إطلاق مبادرة من هذا القبيل تستطيع مخاطبة العالم بعدة لغات، وإذا عملت فعلاً ضمن خطط واستراتيجيات واضحة، يمكن القول إنه بالإمكان الاستفادة من الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي في كسر هيمنة المؤسسات الإعلامية الدولية وتدويل القضية الفلسطينية إعلاميًا.

غياب إنجازات وزارة الثقافة.. أسئلة تحير المثقفين والفنانين

أحلام نافز الفارس *

وسط انتقادات تعلو ولا تخلو من نبرة تنم عن حسرة فاضحة، وبين أهداف وبرامج ملأت سجلات كُدست على الرفوف؛ ترى في رام الله مبنى من عدة طوابق هو وزارة الثقافة، التي تضم ثمانية وسبعين شخصًا بين موظف وإداري ومساعد ووكيل، منهم من لا يملك مكتبًا يأوي إليه، وتنهال عليهم انتقادات من كتاب وفنانين ومسرحيين: أين دور الوزارة؟ وأين الإنجازات في الإبداع والهوية والفكر والتنوير؟ وأين دعم السينما والأغنية والمسرح والكتاب والفن.. وأين وأين؟

تلك الأصوات التي تنتقد، هي الأكثر غيرة على قطاع هو الأهم على الساحة الفلسطينية، حيث «تعد الثقافة الجبهة الأهم في النضال ضد الاحتلال»، وهذا ما أشار إليه الكاتب والصحافي مهند عبد الحميد، ليؤكد على أهمية الثقافة في القضية الفلسطينية وضرورة الاشتباك مع ثقافة الاحتلال.

الثقافة ليست كرنفالاً

ويرى عبد الحميد في حديث مع «الحال» أن «الثقافة ليست لها حدود، ويجب إحياؤها في مجالات الأدب والمسرح والسينما والفن التشكيلي»، مشيرًا إلى أن هناك أعلامًا فلسطينيين ما زالوا حاضرين في عقول وأذهان العربي والفلسطيني بشكل خاص، وهم رموز لهم، لا سيما غسان كنفاني ومحمود درويش، مؤكدًا أن «الإنسان قضية وليس هوية».

وأوضح عبد الحميد أن «الثقافة ليست كرنفالاً، وأنه لا بد من وجود معايير وأولويات واستراتيجية محددة وواضحة لوزارة الثقافة يجب أن تقوم عليها وتتبعها من أجل إعداد بنية تحتية جيدة، وأن الأمر لا يحسب بعدد المكاتب ولا العاملين في الثقافة»، كما رأى أن «قلة الوعي الثقافي أدت إلى حدوث انفصام ثقافي».

ولم ينكر عبد الحميد قلة الإمكانيات والتمويل الشحيح للوزارة، ولكنه تساءل عن الدور الذي لعبته الوزارة حيال إغلاق مسرح الحرية في جنين ومقتل المسرحي جوليانو صليبا خميس، مطالبًا بأن تكون الوزارة ثقلاً ثقافيًا له موازناته واستقلاليته عن أي فصيل أو سلطة.

نظرة دونية للثقافة

من جهته، أكد الكاتب زياد خداش في حديث مع «الحال» أن «أزمة الثقافة الفلسطينية تتجلى في النظرة الدونية التي تنظرها السلطة الوطنية الفلسطينية لوزارة الثقافة، التي تعتبرها حلقة من حلقات الأجندات الفصائلية الفئوية.. فالوزارة محسوبة على فصيل محدد، وهذا ما يعكس استهتار السلطة بدور الثقافة وقيمتها الحضارية ودلالاتها الاجتماعية الوطنية».

من جانب آخر، ألقى خداش بعض اللوم على المثقفين الفلسطينيين «الذين لو كانوا على قدر مسؤولية ما يكتبون ويتكلمون، لما تجرأت السلطة على اعتبار الوزارة جزءًا لا يتجزأ من الأجندات الفصائلية ومن مهزلة تقاسم الأدوار بين الفصائل الفلسطينية في التشكيلات الوزارية».

وضع الوزارة ضعيف

وحول الدور الذي لعبته وزارة الثقافة على الصعيد السينمائي، قيّم المخرج إسماعيل الهباش وضع الوزارة بالضعيف، وأنه ليس في طور التقدم، وأن «النشاطات والممارسات التي تقوم بها الوزارة، بإمكان أي اتحاد طلابي القيام بها».

وأوضح الهباش لـ «الحال» أنه «تم تقديم العديد من المطالب التي تساهم في رفع المستوى السينمائي الفلسطيني، ولكن لم تتم الاستجابة لأي منها، ومن هذه المطالب تشكيل صندوق خاص بالسينما، وضرورة وجود مشاركة للإنتاج، وتوقيع اتفاقيات تعاون مع الدول الأوروبية من شأنها دعم الثقافة الفلسطينية ودعمها، وزيادة دور العرض، كما طلب من الوزارة دعم خمسة أفلام، والأهم من ذلك وجود حماية حقوق الملكية للسينما والثقافة».

وفي السياق نفسه، رأى الفنان التشكيلي تيسير بركات أنه «يجب تفعيل دور الوزارة ليتلاءم مع حاجة القضية الفلسطينية في نقل الرسالة الحضارية والثقافية الفلسطينية لتصل إلى مختلف دول العالم».

الوزارة: لسنا مسؤولين عن إنتاج الثقافة

من جانبه، أكد الوكيل المساعد لوزارة الثقافة موسى أبو غربية أن «الوزارة ليست هي المسؤولة عن إنتاج الثقافة، وإنما هي القائمة بمهمة تهيئة الظروف وتسهيل الطريق أمام الإبداع الثقافي».

وقال أبو غربية لـ «الحال» إن «الوزارة محكومة بالأولويات، وهي تواجه صعوبات عديدة تعرقل إكمال الخطط والبرامج والأهداف التي ترسمها، ومن أهم هذه العقبات الأزمة المالية، إذ توجد كثير من الكتب الجاهزة للطباعة والنشر، ولا تملك الوزارة الميزانية الكافية، كما أن الكادر الذي يعمل في الوزارة غير كافٍ وغير مؤهل بالكامل، فهو يبلغ حوالي 78 موظفًا، منهم من لا يحمل الشهادات الكافية والخبرة المطلوبة، ومن كان ذا خبرة وكفاءة عالية، خرج من الوزارة».

وبصدد الإنجازات التي قامت بها الوزارة، فقد أوضح أبو غربية أنه «تم بناء موقع إلكتروني جديد خاص بالوزارة، ستعرض عبره الإنجازات التي قامت بها وأجنداتها والمؤسسات التي سيتم التعاون والتشارك معها، كما أن الوزارة ستصدر مجلة ثقافية في الربع الأخير من السنة الجارية، كانت تصدر ولكن توقفت لأسباب مالية، كما أن الوزارة ستنظم مهرجان جوائز الدولة السنوية في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني المقبل لإبراز الثقافة الفلسطينية».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

المستوطنون يصعدون اعتداءاتهم ردًّا على استحقاق أيلول

حسن الرجوب

لاقى توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة لطلب عضوية الدولة ردّة فعل غير مسبوقة من جانب المستوطنين، الذين بدأوا حربًا شرسة على الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

وتنوعت اعتداءات المستوطنين بين هجمات نفذتها على القرى الفلسطينية وتهديد سكانها بالرحيل، وعمليات دهس وإطلاق نار واستيلاء على المنازل وحرق للمحاصيل الزراعية، مخلفة العديد من الضحايا بين شهداء وجرحى وخسائر مادية جسيمة، إضافة إلى حملة بدأوها مؤخرًا لحث رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على السماح بإطلاق النار، بهدف القتل، على كل فلسطيني يحاول إلقاء الحجارة على سيارات المستوطنين.

ويرى متابعون أن شهر أيلول المنصرم، امتاز بشراسة اعتداءات وهجمات المستوطنين، تزامنًا مع توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة، الذين رفضوا تلك الخطوة ويحاولون باعتداءاتهم إعاقتها، ودفع الفلسطينيين إلى ردود فعل غير محسوبة لاستغلالها إسرائيليًا.

مربع المواجهة

يرى وزير شؤون الجدار والاستيطان ماهر غنيم أن هذه الاعتداءات استهدفت التشويش على اللحظات التاريخية بتوجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة وطلب عضوية فلسطين، مضيفًا: «حاول المستوطنون استفزاز المواطنين لجرهم إلى المربع الإسرائيلي في المواجهة وخلق الاضطرابات والدخول في دوامة العنف، لتغيير صورة الفلسطينيين أمام العالم».

وأكد غنيم في حديث لـ «الحال» أنه «حري بالسلطة الوطنية والمواطنين ضبط النفس في التحركات والفعاليات المناصرة للتوجه إلى الأمم المتحدة، لإظهار الصورة الحقيقية للاحتلال كقوة معتدية وتمارس الإرهاب بحق الأرض والإنسان».

وحول طبيعة تلك الاعتداءات، كشف غنيم أنها «تركزت على استهداف دور العبادة المقدسة وكتابة الشعارات والتطاول على المقامات الدينية واستهداف المزارعين المعتمدين على بعض المحاصيل الزراعية كمصدر وحيد للرزق».

وأضاف أن «سلطات الاحتلال شاركت المستوطنين في هجماتهم، عبر حجب الخدمة الأساسية عن المواطنين فيما يتعلق بالمياه والكهرباء، خاصة في مناطق الأغوار ومدينة القدس، لإجبارهم على الرحيل عن أراضيهم ومساكنهم، لتكون فريسة سهلة للمستوطنين».

«تعاون» المستوطنين والجيش

مرعي جابر أحد أقرباء الطفل فريد طالب عبد العزيز جابر (8 أعوام) الذي ارتقى بعد أيام من إصابته جراء دهسه من أحد المستوطنين قرب مستوطنة «كريات أربع» شرق مدينة الخليل، أثناء سيره بجوار الشارع الرئيس هناك؛ وصف الحادث بالمتعمد، مشيرًا في حديثه لصحيفة «الحال» إلى أن «المستوطن فرّ من المكان بعد عملية الدهس تاركًا الطفل ملقى على قارعة الطريق».

ولفت إلى أن عائلة الطفل التي حضرت إلى مكان الحادث في قرية البقعة شرق الخليل لمعرفة تفاصيله، فوجئت باعتداء المستوطنين وموقف الجيش الذي وقف إلى جانب المستوطنين في اعتدائهم، ما أدى إلى إصابة اثنين من أفراد العائلة.

واستعرض جابر جملة من الاعتداءات والهجمات التي نفذها المستوطنون خلال شهر أيلول الماضي، إذ سيطر المستوطنون على منزل أحد المواطنين هناك، إضافة إلى إحراق عشرات الدونمات الزراعية المجاورة للمستوطنة.

تنسيق الهجمات

إلى ذلك، يؤكد خبير الاستيطان عبد الهادي حنتش لـ «الحال» أن اعتداءات وهجمات المستوطنين بالخليل وسائر أنحاء الضفة الغربية جاءت نتاج تنسيق بين حكومة الاحتلال ومجموعات من المستوطنين المتطرفين، بعد إعداد قوائم للمسلحين وإعطائهم أوامر بأن يكون الرد على توجه أيلول داخل المدن والقرى الفلسطينية.

الجيش والمستوطنون.. الوجهة واحدة.

ويضيف أن «أيلول شهد عمليات تدريب لنساء المستوطنين داخل مستوطنات الخليل، إضافة إلى عمليات تدريب أخرى وتزويد بالسلاح، لمساندة الجيش في الهجمات ضد الفلسطينيين».

وتابع حنتش: «خلال هذا الشهر (الماضي)، شرعت سلطات الاحتلال بعمليات بناء مكثفة داخل المستوطنات التابعة لتجمع غوش عتصيون الاستيطاني».

تجمع «شباب ضد الاستيطان»

وفي محافظة الخليل، يكشف الناشط في تجمع «شباب ضد الاستيطان» عيسى عمرو إعلان المستوطنين عن عدد كبير من الأهداف لهجماتها خلال شهر أيلول، لافتًا إلى أن القائمة التي أعلنت عبر مواقع المستوطنين اشتملت على الاستيلاء على منازل ومحال تجارية وشق طرق وتشييد بؤر استيطانية.

وبين عمرو أن «المستوطنين حاولوا تنظيم مسيرة والاعتداء على المواطنين قرب خط (60) الاستيطاني قرب مستوطنة كريات أربع، كما شنوا عمليات اعتداء وحرق لأراضي المواطنين وعمليات دهس ونشر لليافطات والأعلام على كافة الشوارع الالتفافية والأخرى القريبة من المستوطنات».

وكشف عمرو عن «تشكيل التجمع لغرفة عمليات ترصد اعتداءات المستوطنين، وترسلها أولاً بأول إلى مؤسسات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام لفضح اعتداءات المستوطنين، إضافة إلى تشكيل فرق شبابية لدعم ومساندة العائلات القاطنة في المناطق المهمشة».

اعتداءات نوعية

من جانبه، أكد مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة غسان دغلس تصاعد وتيرة اعتداءات المستوطنين، خلال شهر أيلول، تزامنًا مع التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة.

وأوضح لـ «الحال» أن «هذه الاعتداءات امتازت بالنوعية»، لافتًا إلى «المسيرات الضخمة للمستوطنين على شوارع شمال الضفة الغربية التي حملت شعارات مناوئة لاستحقاق أيلول وضد إعلان الدولة الفلسطينية. كما شملت الاعتداءات مهاجمة بيوت واقتحام قرى وإطلاق النار على منازل ومطالبة مواطنين بالرحيل»، معتبرًا تلك الاعتداءات سابقة لم تحدث من قبل.

وأشار دغلس إلى استشهاد شاب في مواجهة مع المستوطنين، وتقطيع أعداد كبيرة من الأشجار ورشق للحجارة وإحراق للمركبات، ناهيك عن إحراق مسجد قصرة وكتابة شعارات عنصرية على مسجدي يتما وبيرزيت.

أجهزة الحراسة الشعبية.. «عينٌ ساهرة» على ما تبقى من وطن بجانب الجدار

موفق عميرة*

شكل أهالي القرى التي يستهدفها الجدار والاستيطان أجهزة أمن شعبية لحماية أنفسهم وممتلكاتهم ومزارعهم من الهجمات التي يقوم بها المستوطنون وجيش الاحتلال.

وتعتمد هذه الأجهزة أو لجان الحراسة على مجموعات من الشباب عايشوا مرارة مصادرة أراضي أسرهم والتنكيل بآبائهم وأبناء قراهم على أيدي المستوطنين والجنود. وتضم هذه اللجان شبانًا من فئات عمرية وعلمية متفاوتة.

ولأجهزة الأمن الشعبية أسماء متنوعة مثل: عيون المقاومة وجماعة أبو جندل وقلعة الشهداء الأحرار. وتنتشر هذه الأجهزة في قرى الجدار بجسارة وجرأة تصل حد السهر على أسطح المنازل وعلى مداخل القرى لرصد حركة المستوطنين وتنبيه الأهالي.

النبي صالح وعيون المقاومة

في مقابلة أجرتها «الحال» مع عضو اللجنة الشعبية في النبي صالح محمود التميمي، قال إن مجموعة «عيون المقاومة» جسم مكمل للجنة الشعبية لمواجهة الاستيطان في القرية، وينطلق عمل المجموعة من مبدأ حماية المواطن وأرضه وممتلكاته، وتسعى اللجنة الشعبية من خلال هذه الجسم إلى إشعار المستوطنين بأن دخولهم لأرضنا ليس نزهة صيف، بالإضافة إلى زعزعة استقرار المستوطنين واستنزاف طاقة جيش الاحتلال الذي يضخ أعدادًا كبيرة من الجنود في مناطق المقاومة الشعبية.

وفي النبي صالح، ينبري شبان «عيون المقاومة» للقيام بأدوارهم على مدار الساعة، ويتخذون التدابير اللازمة لحماية الناس، وقامت هذه المجموعة بوضع بعض نقاط التفتيش على مداخل القرية للكشف المبكر عن تسلل المستوطنين إلى القرية، ونظموا أيضًا نقاط مراقبة تعمل 24 ساعة على الجبال القريبة من القرية.

نرفض أن نموت بصمت

وأثناء الحديث مع مؤسسي هذه المجموعة، قالوا إنها حققت نجاحًا مميزًا منذ تشكيلها، وأحبطت عشرات محاولات المستوطنين.

وعلى ضوء إعلان المستوطنين شن هجمات جديدة على الفلسطينيين، سارعت اللجان الشعبية، على مستوى قرى ومحافظات الضفة الغربية، لتشكيل لجان حراسة على الطرق تضم طواقم من المصورين الشباب، مهمتهم توثيق ورصد انتهاكات المستوطنين وحماية الفلسطينيين في الوقت المناسب، وكان الزي الرسمي لهذه التحركات الشعبية قمصانًا مكتوبًا عليها «نرفض أن نموت بصمت»، وأصحاب القمصان هؤلاء ينتشرون في مهمة دائمة لتصوير اعتداءات الجنود والمستوطنين.

وفي النبي صالح، يقول الشبان الجدد على أدوار نضالية إن الحراسة الشبابية مسؤولية كل شاب في كل قرية مهددة، ويجب وضع خطط لإنجاح لجان الحراسة بما يتناسب مع جغرافية المنطقة والانتباه دائمًا لحماية حياة الأطفال والنساء والمسنين.

ويشكو منتسبو لجان الحراسة من عدم وجود جهة رسمية في الأمن الشعبي، وقالوا إن كل ما لديهم هو علاقات مع لجان أخرى مثيلة في الجوار القروي، ومع متضامنين أجانب يشكل وجودهم وكاميراتهم ووسائل احتجاجهم سلاحًا استراتيجيًا في كبح عربدة المستوطنين والجنود.

أحد عناصر الحراسة الشعبية يوثق بالصورة اعتداءات الاحتلال.

مهمات رصد دائمة

وقال منسق اللجنة الشعبية في نعلين محمد عميرة إن جنود الاحتلال لا يدخلون إلى القرية إلا وتكون هناك عيونٌ ترقب دخولهم، وتستعد للدفاع عن العزل في حال هاجمهم الجنود، حيث قامت مجموعة الأمن الشعبي بعرقلة دخول الدوريات للقرية أكثر من مرة، حتى بات من الصعب على الاحتلال اعتقال الشبان دون أن تثور جلبة كبيرة في القرية تنبه المطلوبين والمستهدفين.

وكان الشهيد عقل سرور الملقب بأبي جندل أحد أهم حراس قريته نعلين، ورغم إصابته واعتقاله عدة مرات، إلا أنه استمر في الدفاع والسهر إلى أن طالته يد الغدر الإسرائيلية عندما كان يحاول إنقاذ طفل أصيب على أيدي الجنود، لكن استشهاده لم يمنع رفاقه في الحارة الشرقية «قلعة الشهيد يوسف» من مواصلة حمل مهمة نضالية جديدة على أهل القرية وعلى الأراضي الفلسطينية، وهي الأمن الشعبي.

تجريد المستوطنين من ملابسهم في قصرة

وقال مسؤول ملف الاستيطان في نابلس غسان دغلس إن المجموعات الشبابية ولجان الحراسة تشكلت بسبب زيادة الاعتداءات على المواطنين وعلى ممتلكاتهم، سواء بحرق المساجد والمزروعات والأشجار، أو إطلاق النار على المواطنين العزل.

وأضاف دغلس أن الأمن الشعبي في قرية قصرة يعد إنجازًا بحد ذاته، ففي البداية، تصدت لجان الحراسة لعدد من المستوطنين في ساعات الليل وأجبرتهم على مغادرة القرية، ولكن المستوطنين بعد عدة أيام اقتحموا القرية في ساعات الصباح الباكر ودخلوا وسط البلد، فأمسكت بهم لجان السهر وجردتهم من ملابسهم قبل أن تطلق سراحهم.

وأضاف أن كافة أهالي قرية قصرة يقومون بمهمات في لجنة الحراسة، فمنهم من يحضر الشاي والقهوة للساهرين، ومنهم من يحضر الطعام والسيارات، وإذا حصل اعتداء أو أي هجوم فهناك تواصل بينهم، ويطلبون النفير إلى المواجهة السلمية عبر مكبرات المسجد. وقال دغلس إن نجاح هذه الفكرة أدى إلى انتقالها إلى قرى أخرى فوصلت إلى بورين ودير الحطب وعورتا.

دعم حكومي ضمن الإمكانيات

من جهته، قال رئيس وحدة الجدار والاستيطان في وزارة شؤون الجدار والاستيطان محمد الياس إن الحراسة الشبابية هي فكرة متقدمة وواعية، وتم طرحها وقامت الوزارة بتأييدها وتشجيع كل المبادرات التي تخدم الوطن والمواطن، وأضاف أن الوزارة تقدم لهذه المجموعات ضمن إمكانيات الوزارة بعض المساعدات، مثل الكاميرات لتوثيق الاعتداءات ونشرها في وسائل الإعلام وفضح جرائم المستوطنين والجنود.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

لماذا لا نهتم بقضايا البيئة؟

عبد الباسط خلف

تبتعد «الحال» هذا العدد عن شؤون السياسة وشجونها، بعد أيلول ساخن بالأحداث والخطابات والمواقف، وتنحاز لقضية مهملة. تسأل عن أسباب تراجع قضايا البيئة لدينا، وتبحث في أسباب غيابها عن جدول همنا اليومي.

يعتقد الباحث في قضايا حقوق الإنسان ياسر علاونة أن الناس لا تهتم بالبيئة بسبب الجهل أو نقص التوعية، إذ يتم التركيز على الحقوق الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويظن أن قلة قليلة هي من تسمع عندنا عن قانون البيئة الفلسطيني، رغم صدوره منذ عام 1999. كما أن هناك مؤسسات حقوق إنسان كثيرة جدًا، ولكن قلة منها تهتم بالحقوق البيئية، وهذه مشكلة، سواء على المستوى الرسمي أو المحلي، مثلما يرتبط الحفاظ على البيئة بالموضوع الثقافي أكثر من التصاقه بالشق القانوني، ويتصل بالتربية والأسرة والمدرسة والجامعة، ولا يتحدد في عقوبات يفرضها القانون، وعلينا التوعية في الحقوق البيئية، لنصل إلى الهدف.

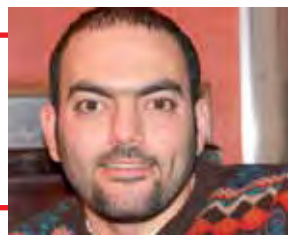

ويقول الناشط الشبابي ومؤسس منتدى شبكة المنظمات الأهلية عبر الإنترنت، رامي مهداوي، إن وجود قضايا يعتبرها المواطن أهم له من البيئة، يضعها في أسفل سلم الاهتمامات، وإذا ما رتبنا أولويات الغالبية منا، فلن نجد أن البيئة ستحتل مراتب متقدمة لدينا.

وتقول آلاء عدوي التي تستعد لامتحان «التوجيهي» الصيف القادم، إن السؤال عن البيئة صعب، وكل واحد منا يرمي الكرة إلى ملعب الآخر، ويعفي نفسه من مسؤولية تلويث البيئة وعدم الاهتمام بتنظيفها، كما أن وسائل الإعلام لا تتحدث عنها إلا في «المناسبات».

وتُرجع المعلمة سميرة الحاج علي غياب الاهتمام بالبيئة إلى غياب فكرة التطوع، وتحول كل شيء لعمل مدفوع الأجر، كما أن وسائل الإعلام والمناهج تتحدث عن المسألة «وكأن العرس عند الجيران»، مثلما لا نجد القوانين الرادعة ضد من يلوث طبيعتنا وبيئتنا.

وتؤمن الناشطة النسوية سلام عيسى أن سبب غياب الفكر البيئي وما تتبعه من ممارسات صحيحة يتلخص في غياب الثقافة وتراجع التربية وفقر التعليم وتجاهل الإعلام. وتقول: لو قامت هذه الجهات بدورها على أكمل وجه، لتغير الحال، وصارت البيئة عندنا نظيفة، دون أن نخسر أي شيء.

ويؤكد الإعلامي حسن سليم أن سبب تدهور الاهتمام بالبيئة مرده عدم امتلاك ثقافتها، وغياب الإرادة السياسة التي تراعيها أو تكون حساسة لها. ويقول إن الاحتلال ساهم في تخريب بيئتنا، لكنه ليس السبب الوحيد، وإن كان «الشماعة» الدائمة، فهو مثلاً لا يتدخل في مناهجنا التعليمية البيئية، ولم يقرر تحويل وزارة جودة البيئة إلى سلطة، ولم يرخص المكبات العشوائية وسط التجمعات السكنية، كما لم يدمر الأراضي الزراعية بمنح رخص البناء.

وتصر دنيا فخري الديري (11 عامًا) على أن الكبار لا يعلمون الصغار الاهتمام بالبيئة ونظافتها، فيرمون النفايات في الشوارع، ولا يضعون حاويات في معظم الشوارع، ولا يتحدثون لأطفالهم عن حب البيئة وعدم تدميرها.

ويقول د. ضرار أبو بكر المتخصص بشؤون البيئة: السبب غياب الوعي الكافي لدى المواطن بفعل تراجع الإعلام البيئي كثيرًا، وعدم سن تشريعات ملزمة، وعدم توفير أماكن خاصة لجمع النفايات، أو التعامل معها بطرق علمية.

ويضيف: الحل في التربية البيئية، كما يمكن تحفيز المواطن لسلوك طرق حديثة في جمع النفايات، كتكريم المواطن الذي يجمع النفايات، أو يفرزها، أو يعيد تدويرها.

تضر بالجهاز العصبي وتنتقل من الأم إلى الجنين

الدورسبان والأميتراز.. مبيدات زراعية منتشرة محليًّا رغم حظرها دوليًّا

محمد مرار *

تصاعد الحديث في الشارع الفلسطيني مؤخرًا عن وجود بعض المبيدات الزراعية المحرمة دوليًا تباع في السوق المحلية ويستخدمها المزارعون في محاربة الآفات التي تهاجم مزروعاتهم، ومن أبرز هذه المبيدات الدورسبان والأميتراز، وهما يعتبران من المبيدات التي تم حظرها في الكثير من الدول لما تحتويانه من مركبات خطرة كالفسفور، تشكل خطورة على صحة وسلامة الإنسان.

الخبير في المبيدات الزراعية عقل أبو قرع قال إن «استمرار وجود هذه المبيدات -أميتراز ودورسبان-يشكل خطرًا كبيرًا على المزارعين»، ونوه إلى أنه أجرى العديد من الدراسات على مبيد الدورسبان أثبتت خطر هذا المبيد وخصوصًا على الجهاز العصبي للإنسان وأنه ينتقل أيضًا من المرأة الحامل إلى الجنين، مضيفا أن «العديد من الدول قيدت استخدامه وعلى رأسها الاتحاد الأوربي وبعض الدول العربية».

الزراعة: حجم وجودها في السوق لا يشكل خطرًا

المهندس أمجد صلاح مدير عام وقاية النبات في وزارة الزراعة قال إن «هناك مبالغات كثيرة فيما يتم الحديث عنه حول موضوع المبيدات الزراعية المسموح استخدامها من قبل وزارة الزراعة»، مشيرا إلى «وجود العديد من المؤسسات مثل وزارة الصحة وسلطة جودة البيئة وحتى الجامعات ممثلة في اللجنة العلمية للمبيدات، وهي لجنة تم تشكيلها لتحديد أنواع المبيدات الزراعية المناسبة في فلسطين؛ تعمل بالتعاون مع وزارة الزراعة بشكل دائم على تجديد وتحديث متابعة ما يتم استخدامه من مبيدات في فلسطين والتشديد على أنها هي المسموحة».

لكن صلاح أرجع مسألة وجود بعض المبيدات الخطرة إلى «عدم قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على المعابر»، وعلى الرغم من ذلك، قال إن «حجم ما يوجد من مبيدات محظورة قليل، وانتشارها محدود، لأن الوزارة تعمل على مصادرتها بشكل دائم».

وفيما يخص مبيدي الدورسبان والأميتراز، قال صلاح إن «الوزارة أصدرت قرارًا بمنع دخول ستة عشر مبيدًا من بينها هذان المبيدان، وإن الوزارة تستعين بالعديد من الجهات من بينها الضابطة الجمركية والشركات المصنعة والمفتشون التابعون لوزارة الزراعة من أجل تطبيق هذا القرار»، مضيفًا أن «الوزارة أعطت مراكز البيطرة فرصة حتى نهاية العام الحالي كي تستنفد ما لديها من تلك مواد».

بيع الدورسبان والأميتراز بكميات كبيرة

المهندس الزراعي رياض فارس، وهو صاحب مركز للزراعة والبيطرة في مدينة رام الله قال إنه لم يتلق أي تبليغ من وزارة الزراعة بمنع إدخال أو شراء مبيدي الأميتراز والدورسبان، وأنهما ما زالا يدخلان إلى الأسواق وبذات الكميات المعتادة، نظرًا لفعاليتهما في القضاء على الآفات الزراعية البكتيرية.

وأضاف فارس «أن خطورة المبيدات تتضاعف عند المزارعين بسبب عدم التزام الغالبية العظمى منهم باستخدام طرق الوقاية اللازمة أثناء رشها على المحاصيل».

فجوة بين الوزارة والمزارع والموزع

وقال د. محمد شاهين مسؤول العلاقات العامة والشكاوى في لجنة حماية المستهلك بمحافظة رام الله والبيرة إن «المشكلة تكمن في عدم توافر إمكانات مادية في وزارتي الزراعة والصحة كالمختبرات والأجهزة من أجل إجراء فحوصات متكررة ودورية»، مؤكدا أن «اللجنة يقتصر دورها على الجانب الإرشادي وليس التنفيذي»، لكنه أضاف أنه «بسبب شكاوى المستهلكين حول إشكالات تتعلق بالمبيدات، عقدت اللجنة ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الزراعة، ظهر من خلالها أن هناك فجوة كبيرة بين المزارع وبين موزع المبيدات الزراعية وبين الآليات المعمول بها في وزارة الزراعة»، وقال إن «ذلك يظهر من خلال استمرار وجود بعض المبيدات رغم وجود قرارات بمنعها من قبل الوزارة».

وأكد شاهين أن «الخطورة تكمن في أن أثر المبيدات الزراعية الممنوعة يكون على المدى البعيد وهي تؤدي إلى أمراض قد تكون مميتة مع الوقت»، وطالب وزارة الزراعة «بوضع لوائح محددة بكل المواد الممنوع استخدامها على مستوى الاستهلاك الفلسطيني وخاصة المواد المشهورة عالميًا والمعروف أنها محرمة».

وطالب أيضا «بالتأكد من بعض المبيدات التي تكون مكوناتها غير واضحة بشكل دقيق، بالإضافة إلى توفير الإمكانات من مختبرات وإجراءات عملية لإجراء الفحوصات والأبحاث بشكل دوري على كل المبيدات»، مؤكدًا «ضرورة محاسبة كل من تسول له نفسه إدخال المبيدات الممنوعة إلى السوق الفلسطينية».

البدائل متوفرة

وقال الخبير عقل أبو قرع إنه «يمكن استخدام بدائل للمبيدات الممنوعة وهي بدائل متوفرة في الأسواق العالمية، لكن المشكلة تكمن في أن هذه البدائل قد يكون ثمنها أغلى، بالإضافة إلى أن المزارع اعتاد على استخدام بعض المبيدات مثل الدورسبان، والتي أظهرت فعاليتها»، وأكد أنه «بمقدور وزارة الزراعة توفير هذه البدائل وتوعية المزارعين إلى ضرورة التوقف عن استخدام المبيدات المحظورة».

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أم ثائر.. امرأة تروي حكايات النضال الأسرى بالتطريز والحياكة

عاطف دغلس

لا تعرف السيدة ليلى عبد الكريم «أم ثائر» من مدينة قلقيلية سوى النجاح والتحدي سبيلاً لتحقيق ذاتها في وقت تزايدت فيه التحديات وقلّ المتحدّون.

وبرؤوس أناملها، تمسك أم ثائر إبرة التطريز والحياكة، ثم تطلق العنان لأفكارها وإبداعاتها لتخرج قطعة من القماش المطرز، فيها كل أشكال الجمال والروعة، وفيها بالتأكيد عبق التراث ورائحة النضال.

فمنذ نعومة أظفارها كانت ليلى طفلة في إحدى مدارس المدينة، وكانت تحب حصص الفن والتراث، إلى درجة أنها تفوقت بهذا المجال أكثر من غيره، فبدأت تطرز على الأثواب والحقائب النسائية، بحيث تضفي عليها صبغة من الجمال.

عندما تزوجت ليلى، تغيرت حياتها وانطلقت لتوسيع أفكارها ومشغولاتها، حيث صارت تختار أعمال بارزة، وصار بيتها لوحة فنية عبرت فيه المطرزات المختلفة، ابتداءً من طاولة الطعام، وانتهاءً بمفاتيح الكهرباء، عن قدرة هذه السيدة وإبداعاتها.

ورغم أن أم ثائر لم تذهب يومًا إلى مركز أو مؤسسة لتتعلم التطريز، إلا أنها باتت تعرف بجهودها الكبيرة في هذا المجال أكثر من غيرها، وصارت أعمالها تأخذ زاوية مميزة في كثير من المعارض التي نظمت داخل قلقيلية وخارجها.

أم ثائر تعرض مطرزاتها.

وتتميز أعمالها -كما تقول- بإضفاء لمستها عليها، سواء من حيث شكل «القطبة» أو حتى بابتكار المطرزة نفسها، وتضيف أنها تطلع أحيانًا على كتب فن التطريز، ثم تبتكر لنفسها «قطبة» مميزة من مجموعة «قطب» مقترحة، وتخرج بشيء أجمل مما هو متوقع، كالقطبة الفلاحية والأشكال الهندسية.

وسعت أم ثائر لتطوير مواهبها وقدراتها، فكان مركز ركن المرأة بالمدينة ملجأ لها ولغيرها من المتطوعات، وطرقت باب تعليم الفتيات من في هذا المركز، وصار تقدم دورات تدريبية لهن بشكل شهري.

كما تعمد أم ثائر لتكليف بعض المتدربات ممن يتقنّ العمل جيدًا مهام أصعب، تكمن بالقيام بما تقوم به هي نفسها، وهذا يعد «شهادة تقدير» لهن.

ولم تخف أم ثائر أن كثيرًا من الفتيات والنساء يقمن بمثل هذه الأعمال لكسب رزقهن ومساعدة نفسهن وأسرهن في الحياة.

وتتميز أعمال أم ثائر باختيارها للون الأحمر القاني «لون الدم»، وحين سألناها عن سر ذلك، قالت إن «هذا لون الجرح الفلسطيني، وإن هذا الشعب يعيش دومًا بهذا اللون، كما يمكن القول إن هذا اللون من أكثر الألوان التي تضفي جمالاً رائعًا على أعمال التطريز».

كما تبتعد أم ثائر في أعمالها عن أي أعمال فيها تجسيم للأشياء، وتميل بطبيعتها الى ما هو تراثي وفيه شيء من الطبيعة.

وكغيرها من أمهات فلسطين، عانت آم ثائر وما زالت وليات الاحتلال، حيث ما زال ابنها نور الدين يقبع في سجون الاحتلال، ويقضي حكما بالسجن 22 عامًا مضت منها 8 سنوات حتى الآن.

وما يزيد في آلامها أن ابنها اعتقل وهو جريح، حيث أصيب برصاصة في الفخذ، ضاعفت من آلامه ومعاناته، بل أصبح يعاني إعاقة في رجله.

إلا أن أم ثائر لم تستسلم لهذا الحال، فشكلت هي وأخريات لجنة لأمهات الأسرى في المدينة تابعة لنادي الأسير بالمدينة، وصار لهن نشاط مميز في متابعة الأسرى وأهاليهم في المدينة، وزيارة الأسرى المفرج عنهم.

ركن المرأة في قلقيلية.. مأوى النساء وسر نجاحهن

عاطف دغلس

بين الخرز والخيطان وشيء من روائح الزمن الماضي والتراث الفلسطيني، تقضي نسوة من مدينة قلقيلية وقتهن في إبداع قطع وأدوات تراثية فلسطينية قل نظيرها في مركز ركن المرأة.

وتتنافس هؤلاء النسوة اللواتي أدركن قيمة العمل بالنسبة للمرأة وتأهيلها بمجالات واسعة، على إنجاز وتقديم أفضل ما لديهن، لدرجة بتن يعرفن بنشاطهن الذي شاع صيته ليس بالمدينة فحسب، بل في مختلف أنحاء الضفة.

تقول نهاية عفانة -مشرفة الركن- إن المرأة في قلقيلية استطاعت عبر هذا الركن أن تبرز ذاتها أكثر، سيما وأنه شكل انطلاقة قوية لها بشتى مجالات الحياة، ولم يقتصر دوره على نشاط دون آخر.

وتضيف عفانة أن اهتمام الركن لا ينصب فقط على جانب التطريز والخرز والخيش فقط، وإنما يشمل كل الأمور المتعلقة بتمكين وتأهيل المرأة، ويتم فيه التركيز على المرأة المهمشة في المدينة.

وقد انطلق الركن مطلع آذار من العام الجاري، بمبادرة من بلدية قلقيلية ليكون الثاني فقط بالضفة بعد نظيره في نابلس، بهدف ترسيخ علاقة دعم ومساندة بين البلدية والمرأة.

وأشارت عفانة إلى أن الركن تميز بمواكبته للحدث، سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو وطنيًا، بالإضافة إلى أن العمل فيه لا يعرف الحدود، فضلاً عن تمتعه بإدارة ناجحة شكلت حافزًا للعمل.

مديرة الركن تعرض جانبا من أعماله.

ويعمل الركن على البحث عن احتياجات المجتمع المحلي ويحاول توفيرها بالرغم من أن عمله في البداية كان يقتصر على أقل من ذلك، ويسعى لنشر مفهوم أهمية دور المرأة ومشاركتها في المجتمع المحلي من خلال المشاركة في النشاطات المجتمعية لتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية.

وأكدت عفانة أن النساء في مدينتها يمتلكن طاقات مدفونة وبمجرد فتح المجال لهن انطلقن وأبدعن، مشيرة إلى أن هذا النجاح كان باعتماد الركن على التطوع والترغيب في المشاركة.

وطالبت نهاية عفانة المؤسسات بدعم مشاريع صغيرة تتمكن المرأة من خلالها من إعانة أسرتها اقتصاديًا.

وتتنوع النشاطات التي يقوم بها ركن المرأة كعقد دورات تطريز تصل مدة كل دورة شهرًا كاملاً، وتعطى كل سيدة بعدها شهادة، كما أن هناك دورات في الخيش والمصنوعات الزجاجية بالإضافة الى دورات التفريغ النفسي والإسعافات الأولية، كما يحتضن ركن المرأة فعاليات لدعم الأسرى.

وتظهر نشاطات الركن بشكل أكبر عبر عرض منتجات النساء، حيث ينظم القائمون عليه عددًا من المعارض، لا سيما في المناسبات الوطنية، وفي مناطق متفرقة.

ويقوم الركن أساسًا على فكرة التطوع، حيث تعمل الكثير من المتطوعات في برامج عدة يقدمها الركن.

وتقول باسمة قطاوي، وهي متطوعة منذ خمسة أشهر في الركن: «إنها أصبحت الآن توفر بعض المال لمساعدة نفسها وأسرتها المكونة من خمسة أفراد، كما أنها وجدت نفسها في الركن».

من جهته، قال رئيس بلدية قلقيلية سمير دوابشة: «إن اهتمام البلديات في الوقت الحاضر لم يعد يقتصر على البنية التحتية فحسب، بل أصبحت تهتم بالأمور الثقافية في المجتمع ومن ضمنها جاء ركن المرأة الذي تم تشكيله حديثًا للعناية بوضع المرأة في المدينة».

ويقوم ركن المرأة -حسب رئيس البلدية- بنشاطات كثيرة ومتنوعة من خلال المشاركة في المعارض والمهرجانات المختلفة، مؤكدًا أن كل قطاعات المرأة في قلقيلية تشارك البلدية في نشاطاتها، فهذا الركن أخرج المرأة القلقيلية الى الواجهة.

وأشار الى أن ركن المرأة يتعاون مع العديد من المؤسسات ومن ضمنها الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويقوم بتدريب الطالبات وربات البيوت على بعض المهن مثل التطريز ما يشكل رافدًا اقتصاديًا لأسرهن.

الصبايا رتيبة وصبحية وسرية.. «ضحايا» يحملن أسماء الجدات

هبة وليم

عندما غنت فيروز أغنيتها «أساميناً.. شو تعبوا أهالينا، تلاقوها.. وشو افتكروا فيها»، لم تصل أغنيتها هذه إلى كثير من الأهالي الذين انتقوا أسماء لأبنائهم مدفوعين بتقليد عفا عليه الزمن، فحملوا أبناءهم وزر ذنب لم يقترفوه، وأسماء «ثقيلة» لازمتهم إلى الأبد، مع ما تسببه من حرج وضيق.

ففي غزة، يعمد كثير من الأهالي إلى توريث أبنائهم أسماء الأجداد، مع ما يعنيه ذلك من تسميتهم بأسماء لم يعد لها وجود إلى في سجلات نفوس مطلع أواسط القرن الماضي.

أسماء قديمة

«لا اعتراض على تسمية الأبناء بأسماء أجدادهم، ولكن شريطة أن يكون الاسم ملائمًا للوقت والوضع الذي نعيشه وليس غريبًا». هكذا بدأت رتيبة حديثها، فهي مستاءة جدًا من الاسم الذي تحمله لأنه قديم وغير ملائم للزمن الذي نعيشه، فبمجرد ذكر اسمها، تعلو الدهشة وجوه الآخرين.

تتابع رتيبة: «لقد تعرضت لمضايقات وإحراجات كثيرة في المدرسة، فكثير من زميلاتي يسخرن من اسمي ويلقين بعض التعليقات الجارحة. أصبحت أكره اسمي وأتهرب من أي شخص يريد التعرف علي، واضطر لقول اسم آخر لأتجنب المضايقات».

رتيبة تلقي اللوم على جدتها لأنها صممت على تسميتها مثل اسمها فقالت: «مش بكفي هيا انظلمت، ليش تظلم غيرها بهالاسم».

أما صبحية، فحدثتنا عن قصتها قائلة: «والـدي أطلق علي هذا الاسـم تيمنًا باسم أمه، وكنوع من التكريم والعرفان بالجميل. بالمقابل، كانت والدتي معترضة بشدة، ومنذ حملها، وهي تناقش والـدي محاولة تغيير الاسم باسم آخر، ولكن باءت محاولاتها بالفشل».

وبوفاة والدها، أتيحت لها الفرصة لتغيير اسمها، ولكن إخوتها رفضوا لأن عمها ما زال حيًا وسيزعجه ذلك: «خايفين على شعور عمي، ومش خايفين على شعوري.. أنا اللي بتأذى كل يوم».

تواصل صبحية: «الاسم لا يصنع صاحبه، ولكنه يمنح الثقة بالنفس، واسمي يجعلني أخجل من التعرف على أشخاص جدد، لأتجنب تعليقاتهم التي أحيانًا ينافق بعضهم فيها ويقول: اسمك جميل أو اسمك قديم».

سرية تشارك صبحية نفس المعاناة. تقول: «في بادئ الأمر، لم اهتمّ كثيرًا بمعني اسمي ومدى غرابته، ولكن المحيطين بي هم الذين جعلوني انتبه، جراء تساؤلاتهم عن الاسم وعن تقبلي له.. وبدأت بتقبل الفكرة والتماشي مع ذلك الاسم وذلك لأن الجميع لا يطلقون عليها اسم سرية، سواء من أفراد عائلتي أو صديقاتي، لذلك، لا أشعر بأي نوع من المضايقة أو الغضب».

ضد «التوريث»

الجدة أم نادر كان لها رأي مغاير في ظاهرة توريث الأسماء، فقالت: «لقد عانيت من هذه المشكلة منذ 65 عامًا بسبب اسمي الغريب (سكيبة)، لذلك، كنت من أشد الحريصين على ألا يُسمى أحد من أحفادي بمثل اسمي. يكفي أنني ظلمت باسمي هذا، فلا يعقل أن أظلم غيري معي».

وأضافت أم نادر أنها تحب أحفادها ولا تقبل لهم أن يحملوا أسماء لا تليق بهم، أو تجلب لهم الاستهزاء.

وتتضح الآثار النفسية لدى الفرد عندما يكبر ويدرك كل ما يدور في حياته، ويتنبه لما يحدث معه، فيكون واعيًا للاسم الذي اختاره له والداه أو أجداده.

الأخصائي النفسي مصطفى الحج أوضح الآثار النفسية المترتبة على تلك الظاهرة، فقال: يجد الفرد نفسه يحمل اسمًا ليس من اختياره، وهو غير راضٍ عنه، وبالتالي، يتأثر نفسيًا، وتظهر لديه أعراض كالخجل من ذكر اسمه أمام الآخرين، وينتابه شعور بالإحباط عندما يجد الآخرين يحملون أسماء جميلة، وقد تظهر لديه مشكلة الغيرة».

ويواصل الحج حديثه: «أما على الصعيد المجتمعي، فإن الفرد يجد نفسه غير متوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه، لأنه قد يتعرض للسخرية من الآخرين، وأحيانًا، تسبب مشكلة توريث الأسماء الانسحاب الاجتماعي وظهور العصبية لأتفه الأسباب».

انهيار الأسقف وموت العمال..
قصص مؤلمة تضيع في تبادل الاتهامات بين الجهات المسؤولة

معاذ طليب *

قبل اسبوعين تقريبًا، انهار سقف بناية في منطقة سطح مرحبا قرب مدينة رام الله، ما أدى إلى وفاة العامل حمدي عقل (49 عامًا) من سكان بلدة عطارة، الذي يعمل سائق رافعة.

«الحال» زارت عائلته وتحدثت مع روحي عقل، شقيقه الأكبر، الذي روى لنا ما حدث، وقال إن شقيقه ذهب لإرسال طلبية طوب لتلك البناية، وهي مخازن بعد التسوية ارتفاعها 9 أمتار وكانت مصفحة بالأخشاب، وإثناء إنزاله القسم الأخير من حمولته، انهار السقف فجأةً، وسقط الطوب عليه وعلى من معه، فنقلوا فورًا إلى المستشفى ليعلن الأطباء وفاته.

العامل ضياء محمد عويس (21 عامًا) من قرية اللبن الشرقية بمحافظة نابلس أصيب في انهيار السقف ما أدى إلى بتر أطراف أصابعه وكسور خطيرة ومتعددة في ساقيه، قد لا تمكنه من العودة للسير عليهما مجددًا. سمعنا الرواية منه فقال: «كنا أسفل السقفية ندعم فيها بالدعامات (الجكّات)، ثم طلب منا أحد العاملين (طوبرجي) أن نصعد لإنزال الطوب وتوزيعه، ولم يكن المقاول ولا المهندس موجودين. باشرنا توزيع الطوب، وكان هناك عدد من مجاميع الطوب في نفس المكان، وفجأة انهالت بنا السقفية وسقط الطوب علينا».

كما أصيب أيضًا في الحادثة العامل فراس عويس (18 عامًا) بجروح خطيرة وأدخل على اثرها لغرفة العمليات.

قصص موت العمال وإصابتهم جراء حوادث تقع في ورش البناء كثيرة، ففي التاسع من رمضان الماضي، سقط ثائر عبد الله محمود (19 عامًا) من الدور السادس في ورشة بناء كان يعمل فيها، ما تسبب في إحداث كسرين في جمجمته ونزيف في مخه وكسور في أنحاء جسمه.

وقبل حوالي ثلاثة أشهر، توفي العامل فالح أحمد المصري في الخمسينيات من عمره وهو من قرية مزارع النوباني جراء سقوطه من الدور الرابع.

القصص التي أوردناها غيض من فيض، حيث سجلت وزارة العمل 148 إصابة عمل وحالة وفاة شهريًا من تلك الورش خلال عام 2011، و10 حالات وفاة خلال العام نفسه.

سقوط السقفية.. ماذا حدث؟

البناية هي مخازن بعد التسوية تضاربت الأقوال في ارتفاعها، حيث يقول روحي عقل شقيق المرحوم حمدي إن ارتـفـاع المبنى الإنشائي 9 أمتار، ويوافقه الرأي ضياء عويس، في حين تقول وزارة العمل على لسان مدير قسم التفتيش عبد الله ربيع إن ارتفاعها 7,5 متر، أما المقاول أبو خليل، وحسب من تواجد في البناية بعد انهيار سقفيتها بقليل، فقد قال إن ارتفاعها لا يتجاوز 6,5 متر.

أما عن أسباب انهيار السقفية، فقد قال روحي عقل إن «السقفية لم تكن مدعمة كما يجب، ولم تكن مثبتة جيدًا، وإن معدات المقاول كانت قديمة وبالية. كما أننا بعثنا مهندسين -ذكر لنا اسميهما وطلب منا عدم ذكرهما- إلى الموقع لكشف الأسباب والتقاط الصور، التي أثبتت خطأ المقاول في طوبار السقفية».

وتدخل أمين قدادحة (53 عامًا) وهو أحد أصدقاء المتوفى، وقال إن المقاول لم يدعم السقفية كما يجب، والمسافة بين الدعامات (الجكّات) والأخشاب الحاملة لألواح السقفية كانت متباعدة. وهي الأسباب نفسها التي أوردها ضياء عويس، الذي أضاف أن المقاول كان متعجلاً ويريد إنهاء العمل في أقرب وقت.

«الحال» حاولت إجراء مقابلة مع مقاول البناية محمد عطية لتسمع منه الرواية، لكنه رفض بناءً على طلب محاميه.

وحمل روحي عقل المسؤولية عن وفاة أخيه للمقاول. فيما قال صديقه أمير قدادحة، إن المقاول يتحمل المسؤولية هو ومهندسه. وحمل نصر قدادحة (51 عامًا) وهو صديق مقرب من المتوفى، المسؤولية للمقاول وللمهندس ولنقابات العمال ولـوزارة العمل، كما حمل المسؤولية للجان التفتيش والمراقبة ولجان السلامة العامة.

أما ضياء عويس ووالده، فيحملان المسؤولية للمقاول الذي كان يريد أن ينجز العمل بسرعة، وللمهندس المشرف على البناية، والنقابات ووزارة العمل.

رد النقابات وقسم التفتيش

الرد من نقابات العمال كان على لسان عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إبراهيم ذويب، حيث أوضح لـ «الحال» أن «مسؤولية السلامة في الورش جماعية تبدأ من الفرد، ثم يأتي دور المقاولين والمهندسين ووزارة العمل والنقابات».

وفي مقابلة لـ «الحال» مع مدير قسم التفتيش بوزارة العمل في محافظة رام الله والبيرة عبد الله ربيع، قال: إن أكثر من جهة تتحمل المسؤولية في المراقبة والتفتيش، وذكـر منها «نقابات المهندسين واتحاد المقاولين ونقابات العمال»، وعندما سألناه عن دورهم كوزارة عمل، أجاب: نحن أول من يتحمل المسؤولية في ذلك، والتفتيش والمراقبة يقع على عاتقنا، ونحن الوزارة الوحيدة الرسمية المخولة بإغلاق أية منشأة. وعن فعالية دورهـم، أجـاب: الإمكانيات قريبة من الصفر، سواء على الصعيد المادي أو على مستوى توفير الكوادر الوظيفية، مشيرًا إلى أن عدد المنشآت في محافظة رام الله والبيرة بلغ 10,000 منشأة خاضعة للتفتيش، وقال: نحن الآن 35 مفتشًا فقط، ونحن بحاجة إلى 150 مفتشًا حتى نتمكن من القيام بعملنا.

لا عزاء لعائلة حمدي

وفي منزل المرحوم حمدي عقل بعطارة، يخيم الحزن والألم على أفراد الأسرة، بل إن خبر الوفاة لم يصدقه البعض، فابنه الأكبر أنس (19 عامًا) حين سمع الخبر من الناس لم يصدقه، واتصل على هاتف والده الخليوي فلم يرد أحد، فأيقن أن والده فارق الحياة.

ولدى الأسرة المنكوبة طفلات صغيرات لم يعين بعد مأساة أسرتهن وسر غياب الوالد، ويسألن لماذا تبكون؟ هل سيتأخر أبي اليوم؟ ولا أحد يجيبهن.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

«بدي سيارة ولو كانت بالتقسيط وأغلى»

هوس سيارات في الشارع الفلسطيني

علا البرغوثي *

«بدي سيارة» من أكثر العبارات المتداولة على ألسنة الناس في هذه الأيام، وخاصة فئة الشباب، فأينما ذهبت، تتعالى التمتمات: «بدك سيارة جديدة؟ طيب كيف؟ معك مصاري؟ يا زلمة بالتقسيط.. ما الكل هيك».

هذا الهوس الشعبي عززته البنوك التي فتحت شهية المقترضين بعروض تقسيط لا أول لها ولا آخر، ففي الصحف اليومية والإذاعات، تنطلق يوميًا عشرات الإعلانات عن شراء سيارات بالتقسيط المريح والسهل والممل، وكل ذلك تحت عنوان «بشرى سارة للعملاء.. بنكنا يمنحكم فرصة شراء سيارة العمر بقرض ميسر»، بل وأكثر من ذلك، فبعض العروض على قروض السيارات تشمل أيضًا أن يدفع البنك رسوم ترخيص وتأمين السيارة الجديدة لثلاث سنوات.

وفي جلسات الشباب والرجال، يتحدث هؤلاء بإغواء شديد عن عالم السيارات: «شفتوا عرض البنك؟ والله يا بلاش.. الكيا ضاربة السوق وبتعجبك بالبنزين.. والله المرسيدس بريستيج وأبهة.. بحكيلكم البيجو وحش، أسد الطريق.. كل معارض البلد عاملة عروض بتجنن.. واللي بحكيلك تعال عنا هات القديمة وخد الجديدة والدفع السنة الجاي.. يا بلاش».

وهذه الأحاديث لا تغيب عنها أسماء وماركات السيارات «هونداي، دايو، بولو، تويوتا، بي. أم. دبليو، هوندا، أودي، سوزوكي، أوبل».

ارتفاع نسبة الاستيراد

وعن التقسيط والسيارات، قال أحد الشبان ضاحكًا: «يعني كل البلد يا صاحبي صارت بتزمر، بس بالتقسيط، تو توت تو توت».

وبلغ عدد السيارات التي تم استيرادها خلال شهر تموز المنصرم 1100، أما العدد الإجمالي خلال السنة الماضية، فبلغ 14000 سيارة، والأعداد في تزايد، مع أن الرواتب ومداخيل المواطنين في الأراضي الفلسطينية في تناقص.

ويرى مدير اللجنة الفنية في وزارة المواصلات أحمد عمارنة أن الدافع لاقتناء سيارة «حاجة كمالية أشبه باقتناء الجوال، والكل يريد ذلك بغض النظر ما إذا كان بحاجة للسيارة أو لم يكن. والمثير للاستغراب كيف يبحث شعب غير مكتفٍ ماديًا لتغطية الاحتياجات الأساسية كالطعام والمسكن والمواصلات وغيرها، عن كماليات كالسيارة!».

وحول هذا الهوس الجديد في الشارع المحلي، تقول رانيا عزات (31 عامًا) الموظفة في وزارة المالية: «إن عددًا من الناس يضحّون بأساسيات مقابل كماليات وهذا ملموس في قصص شراء السيارات الجديدة». وتضيف: «هناك عدد كبير من الناس يولعون بشكل السيارة ومنظرها اللامع، دون أن يكون لولعهم هذا علاقة بالحاجة إلى هذا النوع من البضائع من عدمه».

ويقول الشاب محمد جلجيليا (22 عامًا)، وهو صاحب محل ملابس في رام الله: «السيارة باتت شيئًا ضروريًا للشاب بمجرد بلوغه الثامنة عشرة، وأنا شخصيًا لا أملك سيارة، ولكن أتمنى ذلك، فهو طموح أي شاب، والعديد من أصدقائي يملكون سيارات.. وكله بالتقسيط، بس لو بدهم يستنوا يصير معهم مصاري ليشتروا سيارة، عمرهم ما بحطوا مفاتيح السيارة بجيبتهم وما بحلموا فيها».

التقسيط هو الحل أم المشكلة؟

أبو محمد (50 عامًا) صاحب محل ملابس يمتلك سيارة دفع ثمنها «كاش»، لأنه يعارض التقسيط، ويرى أن البلد كلها ماشية على التقسيط الذي يتعدى السيارات، يقول: «الكل بده يعيش حياة بريستيج وهو ما معه يوكل، اللي معه يشتري سيارة يشتري، واللي ما معه، عالعمومي، وعلى رأي المثل، على قد فراشك مد رجليك، واللي ما بوسعه فراشه، فراش البنك ما بوسعه».

المواطن إياد غزاونة دفع ثمن سيارته «كاش»، لكنه يرى أن «شراء السيارات بالتقسيط وضع طبيعي، خاصة بعد أن ضبطت السلطة الوطنية الشارع وحدّت من حركة السيارات المشطوبة والمسروقة بشكل كبير، ولم يبق أمام الناس إلا اللجوء للبنوك للحصول على سيارات، إلا أن ذلك بالتأكيد يوقع المواطن تحت ضغط نفسي ومادي من الصعب التخلص منه».

ويجمع العديد من المواطنين على أن الهوس بالسيارات الدارج هذه الأيام جاء نتيجة العروض المغرية المقدمة من المعارض والبنوك والشركات، فكلما زادت العروض إغراءً، ارتفع عدد المبيعات، فعلى سبيل المثال، أظهرت الأرقام أن عدد السيارات المستوردة في أحد المعارض بلغ 40 سيارة عام 2009، بينما بلغت خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري أكثر من 120 سيارة.

وتضمن البنوك التسديد عبر إحضار المشتري كفلاء، وفي حال امتناعه عن الدفع أو تعثر التسديد، يحسم البنك تلقائيًا القسط من حساب الكفلاء، وفي هذه العلاقة الثلاثية بين معارض السيارات والبنوك والمشتري، تتصاعد موضة تصل حد الهوس في اقتناء سيارات حديثة، ضمن سلوك استهلاكي مغامر، لا يحسب للوضع الاقتصادي حسابًا، في ظل عروض التقسيط المبهرة وإغراءات الشركات التي تضخ في السوق آلاف السيارات.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

حصاد الموت على الطرقات هذا العام: 68 قتيلاً و5033 إصابة و4085 حادثاً

منجد أبو شرار*

قال الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للمرور المهندس فاروق عبد الرحيم: «إن الإحصائيات الأولية لحوادث السير لهذا العام تبدو متقاربة مع إحصائيات العام الماضي، إذ بلغ عدد قتلى حوادث السير منذ بدء العام الجاري لغاية الآن 68 قتيلاً، و5033 إصابة نتيجة لعدد الحوادث الكلي البالغ4085 حادثًا.

وأضاف عبد الرحيم أن «نسبة حوادث السير خلال الربعين الأول والثاني من العام الجاري متذبذبة، ترتفع حينًا وتنخفض أحيانًا أخرى، إذ ارتفعت في بعض المحافظات وانخفضت في محافظات أخرى، ومن ذلك أن نسبة الحوادث في محافظة بيت لحم انخفضت في الربع الثاني من العام الجاري بمعدل أربعة وعشرين حادثًا مروريًا مقارنة بالربع الأول، وكذلك في محافظة رام الله والبيرة التي انخفضت فيها نسبة الحوادث المرورية بمعدل عشرين حادثًا، وعشرة حوادث مرورية في كل من محافظتي قلقيلية ونابلس، وفي مدينة القدس بمعدل ثلاثة حوادث مرورية.

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت نسبة حوادث السير في بعض المحافظات خلال الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بالربع الأول، مثل محافظة جنين بمعدل أربعة وعشرين حادثًا مروريًا مقارنة بالربع الأول من العام الجاري ومحافظة الخليل التي بلغت فيها نسبة الارتفاع ستة عشر حادثًا مروريًا، ومحافظة سلفيت تسعة حوادث مرورية، وطولكرم ستة حوادث مرورية، وطوباس ثلاثة حوادث، وأريحا ارتفعت فيها نسبة حوادث السير في الربع الثاني من العام الجاري بمعدل حادثين مروريين مقارنة بالربع الأول من العام نفسه.

أهم الأسباب العنصر البشري

وعن أسباب حوادث السير يقول عبد الرحيم: يأتي العنصر البشري على رأس أسباب حوادث السير، سواء أكان هذا العنصر سائقًا أو من المشاة، وبعده تأتي أسباب أخرى يختلف دورها حسب تفاصيل حالة حادث المرور، مثل عدم الصيانة الدورية للمركبات، خاصة عند بداية فصل الشتاء، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة عند السير على الطرقات وأخذ الحيطة والحذر، ومن الأسباب أيضًا عدم أهلية الطرق وعدم صيانتها بشكل دوري وعدم المحافظة على مسافة كافية آمنة بين المركبات تمكن السائق من تلافي وقوع حادث سير، وعدم إعطاء حق الأولوية والسرعة الزائدة التي غالبًا ما تنتهي بحادث يتسبب في مأساة لإحدى العائلات.

ويتمحور دور المجلس الأعلى للمرور حول التوعية والتثقيف المروري لكافة مستخدمي الطريق، ومراجعة وتدقيق إجراءات السلامة المرورية بالتعاون مع شرطة المرور ودورية السلامة على الطرق، وكما هو الحال لدى العديد من المؤسسات الفلسطينية، فإن للاحتلال الإسرائيلي الدور الأكبر في عرقلة عمل هذه المؤسسة وغيرها، فهنا يدخل ضعف التمويل والموارد نتيجة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مناطق (ج) وعلى الاقتصاد الفلسطيني، وتبرز أيضًا مشكلة ضعف التكامل الوظيفي بين المؤسسات المختصة بالسلامة المرورية وتحويل مهمة تنفيذ خطط السلامة المرورية إلى مهمة شبه مستحيلة في ظل هذه التحديات.

الوقاية خير من العلاج

«درهم وقاية خير من قنطار علاج» هو باختصار تجسيد لأهم دعوات وشعارات دورية السلامة على الطرق في المحافظات الفلسطينية، حيث يقول نائب مدير دورية السلامة على الطرق حسين عليان: نحاول جاهدين -رغم قلة الإمكانيات- التقليل من نسبة وقوع حوادث السير من خلال مجموعة من الإجراءات، منها: الفحص الدوري للمركبات لتأهيلها بشكل قانوني للسير على الطرقات، ومتابعة مدى التزام السائقين بقوانين وزارة النقل والمواصلات، وضمان عدم تحميل عدد أكبر من الركاب يتجاوز العدد المسموح به، وعدم وجود كراسي إضافية في المركبات، خاصة في حافلات نقل الطلاب في المراحل الأساسية، إذ إننا ضبطنا سيارة «فورد ترانزيت» تقلّ أكثر من ثلاثين طالبًا، علمًا أن سعتها القانونية سبعة ركاب، وهذه كارثة بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

ويقول عليان: نقوم بحملات توعية للمواطنين حول السلامة المرورية في كافة مدن ومدارس الضفة، لضمان سلامة المواطنين على الطرقات، ونوجه رسالة لكافة السائقين الكرام أن اهتموا بالفحص الدوري الخاص بمركباتكم، خصوصًا وأننا مقبلون على فصل الشتاء الذي تكثر فيه الحوادث ونؤكد أننا في الوقت الذي نحرص فيه على بناء علاقة طيبة مع المواطن، فإننا سنكون خصومًا حسب القانون للسيارات غير المؤهلة للسير على الطرقات.

حادث سير مروع في أحد شوارع الضفة (من أرشيف المجلس الأعلى للمرور)

استهتار السائقين والسرعة الزائدة

وتتباين آراء سائقي المركبات العمومية حول أسباب حوادث السير، فالسائق فادي سويطي (خط الخليل- رام الله)، يرى أن من أهم أسباب حوادث السير استهتار السائقين، ورغبتهم في الحصول على المال، وكذلك عدم التزامهم بالقوانين داخل المدن، وتتزايد حالات عدم الالتزام على الطرق التي تربط بين المدن الرئيسية، كما يرى سويطي أن شرطة المرور لا تقوم بدورها بالشكل الذي يقلل من إمكانية وقوع حوادث السير.

أما السائق حسن خضر (خط نابلس- رام الله- القدس)، فيرى أن السرعة الزائدة وعدم معرفة الطرق وعدم أهليتها هي من أهم أسباب وقوع حوادث السير، ويقول: إن أخطر حوادث السير هي تلك التي تقع على الطرق التي تربط بين المدن الفلسطينية نظرًا لإمكانية السير بسرعة عالية عليها، وهو ما يستدعي وجود عناصر من الشرطة لتنظيم عملية السير هناك.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الجريح حجازي.. كيف يعود الإنسان إلى الحياة بعد ثلاث سنوات من الغيبوبة

رناد موسى *

كان سمير فخري حجازي يلتقط أنفاسه الأخيرة عندما وُجد داخل آلة خبز في أحد مخابز مخيم طولكرم، بعد تعرضه لشظايا ستة صواريخ أثناء قصف المقاطعة في طولكرم في الثامن عشر من شهر كانون الثاني عام 2001، وفقد حجازي بسبب الإصابة الذاكرة والبصر والنطق والقدرة على المشي بعد غيبوبة استمرت أكثر من ثلاث سنوات.

«الحال» التقت حجازي في مكان عمله في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، فحدثنا قائلاً: «لا أذكر شيئًا من السنوات التي عشتها قبل الإصابة وأثناءها، إنما أروي قصتي حسب ما قال من شاهدني، قالوا إن القصف بدأ عند الرابعة فجرًا، ولا يبعد منزلنا إلا أمتارًا قليلة عن المقاطعة. سقط الصاروخ الأول. ذهبت كالجميع لأرى ما حدث، فأصبت بشظايا ستة صواريخ من نوع اف 16، والصاروخ الأخير قذفني من داخل المقاطعة إلى داخل مخبز في المخيم، ليجدني صاحب المخبز جسدًا هامدًا داخل آلة الخبز».

نقل سمير إلى مستشفى طولكرم الحكومي، ومنه إلى مستشفى رفيديا في نابلس. أجريت له عملية إنقاذ حياة استمرت حوالي سبع ساعات. «قال الأطباء إنني سأصحو بعد 72 ساعة، لكن هذه الساعات امتدت إلى ثلاث سنوات وشهرين وخمسة وعشرين يومًا». يومها، خرجت الممرضة من الغرفة تبكي، فاعتقدت والدة سمير أنه فارق الحياة، لكنها فاجأتها بأنه استيقظ. يقول حجازي: «استيقظت، لكنني لم أتذكر ماذا حدث ولم أتذكر أحدًا، كنت لا أرى شيئًا، ولم أستطع المشي ولا حتى النطق، كان لساني قد تضخم ليصل إلى حجم كفة يدي تقريبًا، وكان الأطباء قد ربطوه خوفاً أن أبلعه، هكذا قالوا لي».

أم فيصل، والدة سمير، رافقت ابنها طيلة فترة غيبوبته. تقول عن تلك الفترة: «تبدلت طواقم طبية وجاءت طواقم أخرى وأنا أنتظر، أقف وأنظر إليه من خلف الشباك، ثم أعود فأجلس». اعتمدت والدة سمير على مواساة الأطباء متمسكة بأمل أن يعيش، فإذا ملت الانتظار، كانت تذهب لمساعدة الممرضات، ما أكسبها خبرة في التمريض بعد ثلاث سنوات.

بعد ثلاثة شهور في المستشفى، بدأ التحسن يطرأ على سمير، يقول: «أجريت لي عملية رابعة بعد ثلاث عمليات لتثبيت رجلي اليمنى، كما ثبتت يدي اليسرى، وأعيد توصيل أجزاء من جسمي بفتح الجرح وتثبيتها في مكانها». وما هذه إلا عدد بسيط من العمليات التي أجريت له، فواحدة كانت في لسانه، وإحدى عشرة عملية كانت في رأسه للتنظيف حول الدماغ وشفط الدهن الفاسد، وآخرها كانت لوضع رقعة بسيطة في عظم الجمجمة الذي تفتت خلال عملية إنقاذ الحياة».

وأضاف سمير «خرجت من المستشفى على سرير بقيت عليه خمسة شهور، لأستطيع بعدها الجلوس على كرسي متحرك، وفي أحد الأيام، أخذني أخي خارج البيت تحت أشعة الشمس، فأخبرته أنني أرى شيئًا صغيرًا، فرد: قد حبة العدس؟، لم أكن أعلم ما هي حبة العدس، كان باستطاعتي أن أنطق حينها لأن النطق تحسن بعد إجراء العملية للساني». طبيب حجازي «محمود هوسو» كان قال إنه لا أمل في إمكانية أن يعود البصر لسمير، لكن الأمل لديه بدأ منذ هذه اللحظة، وبعد أربعة شهور واستخدام قطرة من الطبيب هوسو، الذي عاد وقال إن ثمة أملاً، عاد البصر عنده بنسبة 80%، فبدأ بالتعرف على أفراد عائلته، وعلى الحياة بكل ما فيها.

عانت والدة سمير كثيرًا خلال هذه الفترة أيضًا، فلم تسلم من كثرة الأسئلة التي يسألها سمير كالطفل الذي يستفسر عن أبسط الأشياء.

سمير فخري حجازي بعد شفائه تماما

بعد مدة قصيرة، عاد النطق لسمير بشكل طبيعي مع بقاء لثغة بسيطة في حرف الراء، وأخذ حوالي 300 جلسة علاج طبيعي ليديه ورجليه حتى يستطيع أن يحرك نفسه، أو حتى تعود له حاسة اللمس على الأقل. واختار سمير طريق المكافحة والتحدي، فلم يمنعه الكرسي المتحرك والكيس الموضوع على رأسه لتصفية الدم من إعادة الالتحاق بالجامعة، في أواسط عام 2005، ليدرس المحاسبة ويتخرج بتقدير مقبول، «كانت نتيجة مرضية بالنسبة لي في ظل ظروفي والصعوبة التي واجهتها في الدراسة، فلم أكن أملك القدرة على الحفظ، وعندما أدرس للامتحان وأنام، أصحو فلا أتذكر شيئًا»، هكذا قال سمير الذي استطاع أن يقف متكئًا على عكازة قبل أسبوع من تخرجه.

شعر أن الحياة بدأت تفتح له أبوابها، وبدأ يتقدم لوظائف عدة، فأجابه الجميع بأن ينتظر حتى يستطيع المشي جيدًا، فانتظر أربعة شهور أخرى استغلها بأخذ دورات تأهيلية لسوق العمل، وعمل بعدها في شركة للترجمة والتدريب لمدة ستة شهور، ولأن العمل كان في رام الله، فقد استغل وجوده في المدينة وأخذ دورة تدريب مدربين ودورة تنسيق مشاريع، وعمل على تطوير نفسه، وبصبره وتحديه، حقق نجاحًا كبيرًا، فحصل على شهادة «ACBA» وشهادة «CNA» في المحاسبة والإدارة والمالية، وشهادات أخرى.

يعمل حجازي الآن في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دوامًا كاملاً، وفي وكالة الغوث الدولية دوامًا جزئيًا، كما ينفذ مشاريع مع مؤسسات غير حكومية، معظمها حملات تثقيفية اجتماعية، وهو حاصل على الحزام الأسود في الكراتيه.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

يشخص الناحيتين الجسدية والنفسية

الطب البديل.. علاج يداوي مسببات المرض وليس الأعراض

سامر خويرة

لأكثر من خمس سنوات، ظل محمود عبد الجليل (42 عامًا) يعاني من آلام مزمنة أسفل الظهر. تردد على أطباء من مختلف التخصصات، وصرفوا له من قاتلات الآلم إلى مغذيات الأعصاب، وانتهاء بمعالجات العضلات.. دون تغير يذكر.

يقول محمود: «خضعت لعدة جلسات مساج، جربت الساونا والحمامات الشعبية واستلقيت على بلاطها الملتهب، لكن الآلام على حالها، غير أن حالتي النفسية ازدادت سوءًا، إضافة للمبالغ الطائلة التي ذهبت هباءً منثورًا».

ولأنه كان يطرق كل الأبواب، فعندما نصحه أحدهم بزيارة عيادة للطب البديل، لم يستسغ الفكرة، لكنه كالغريق يتعلق بقشة. يقول عن هذه التجربة: «سألني الطبيب أكثر من خمسين سؤالاً، عن حياتي وأسرتي، عن طعامي وشرابي، مرورًا بالأمراض التي تعرضت لها، وصولاً لقصتي مع مرضي الأخير.. فكانت المفاجأة».

الدكتور محسن النادي أخصائي طب بديل، شخص حالة محمود، وقال: «بعد نظرة فاحصة، تبين أن آلامه لا علاقة لها بالديسك أو الفقرات القطنية أو غيرها من مسببات أوجاع الظهر، بل كان يعاني من إمساك مزمن وباصور، إذ ثمة علاقة بين اشتداد أعراض ألم أسفل الظهر، والإمساك والدم مع البراز، وعليه، كان اتجاه العلاج بعيدًا جدًا عن الظهر وآلامه، بل لعلاج الإمساك وتنظيف البطن منه بشكل كامل والتخلص بالتالي من الباصور».

لم يصدق محمود ما جرى معه، فقد اختفت آلام أسفل الظهر التي أقعدته عن العمل لسنوات بعد تخلصه من المسبب الرئيسي للالم.

الفرق بين البديل والكيميائي

يقول د. النادي: «المرض يجب أن يزول بواسطة مناعة الجسم نفسه، وهذا ما ينادي به الطب البديل، عكس ما يحدث في الطب الكيميائي من طمس للأعراض المرضية، مع إبقاء المرض كما هو، وهذا هو الفرق بين النوعين».

ويعطي النادي مثالاً على ذلك بأن الطفل قد يصاب بارتفاع درجة الحرارة بسبب وجود التهاب في الحلق، وبدلاً من أن يعالج الالتهاب الأصلي في الحلق، يعطيه بعض الأطباء خافضًا للحرارة، فتضعف مناعة جسمه عن مقاومة المرض حين تكراره، فلو تم علاج الالتهاب في الحلق مع خفض الحرارة بطرق طبيعية، عندها يقوى جهاز المناعة لمقاومة المرض حين حدوثه من جديد.

طرق التشخيص

ويوضح د. النادي أن طرق التشخيص في الطب البديل مختلفة عن الطب الكيميائي، حيث تؤخذ أثناء التشخيص الناحيتان الجسدية والنفسية للمريض، وعليه، يبنى التشخيص الشامل. فالتاريخ المرضي التفصيلي مهم جدًا في الطب البديل، وتطور الأعراض كذلك يكون فيها مفتاح الحل في ايجاد علاج شافٍ من المرض.

ويتابع أنه حديثًا، تم اعتماد الفحوصات الحديثة للدم وباقي سوائل ومخلفات الجسم لإعطاء صورة أقرب للتشخيص النهائي، وبالتالي اختيار العلاج المناسب، كما يمكن استخدام أجهزة حديثة في قياس كهرومغناطيسية الجسم أو تشخيص قزحية العين للوصول الى منبع العلّة، وبالتالي علاجها، وليس علاج الأعراض التي تكون ظاهرة للمريض، كما قد يستخدم النبض أيضًا لإيجاد تشخيص دقيق لما يعاني منه المريض وخاصة في الطب الصيني.

الدواء والعلاج

ويضيف د. النادي أن أنواع العلاجات تختلف باختلاف نوع الطب البديل، لكن جميع الطرق العلاجية لا تكتفي بالأعراض الظاهرة على المريض، بل بمسبب هذه الأعراض. وتركز أيضًا على تقوية الجسم ليشفي ذاته ولا تركز على محاربة الأعراض المرضية. فمن العلاجات المستخدمة الأعشاب المقوننة، أي التي تمت الموافقة عليها من قبل دوائر الطب البديل في بلدانها، والعلاجات المصنعة والمستخلصة من أصول نباتية أو أملاح معدنية طبيعية، وأجهزة العلاج بمختلف أنواعها مثل الليزر العلاجي وأجهزة العلاج الكهرومغناطيسية الأخرى، كذلك يستخدم المساج بأنواعه المختلفة مع أو من دون زيوت، وقد تستخدم الإبر الصينية والعلاج بالضغط على القدمين. لكن، إجمالاً، تم إدخال العلاجات العشبية، كما هي الحال في الطب الكيميائي، عن طريق الحقن في العضل أو الوريد، أو استخدام دهونات خارجية وكبسولات وحبوب وقطرات للعين والأذن والأنف.. إلخ.

مغيب عربيًا

ويبدي النادي أسفه بسبب عدم الاهتمام بهذا النوع من الطب، مشيرًا إلى أن جميع الدول الغربية وحتى الشرقية، بل وإسرائيل أيضًا، تعترف بالطب البديل وتعده جزءًا من الحالة الصحية في البلد وله نقابات وجامعات ويترك الأمر للمواطن كي يختار بين أنواع الطب المتخلفة، لكن في دولنا العربية – للأسف- ونحن ورثة الطب العربي القديم ما زال هذا النوع من الطب مغيبًا، فلا ذكر له لدى وزارات الصحة العربية، وهناك فقط استثناء للإمارات العربية التي تعترف به وتضع له قوانين خاصة.

ويُعرّف الطب البديل بأنه «مجموعة من مهن صحية مبنية على علم طبي قائم بذاته لكل منها، معتمدة على التشخيص الدقيق من خلال الفحص الشامل؛ مراعيةً الحالة النفسية والعقلية إضافة للحالة الجسدية، مطبقة المبادئ العلاجية لكل منها، وقد تستخدم الماء والكهرباء والأشعة والليزر والحرارة والمساج والمعالجة اليدوية والأعشاب والزيوت الطبية، والأدوية الطبيعية».

ولفظ الطب البديل واسع وغير مخصص لعلم معين وكثير من اختصاصيي الطب البديل يحتجون على الاسم، ويفضلون تسميته «الطب الأصيل»، لأنه هو الأصل وغيره من الطب هو الفرع.

الخروج من رحم الأم والدخول في الحاضنة.. حياة جديدة أو وفاة

سمية جميل*

لا يستطيع الأطفال غير مكتملي النمو العيش في البيئة الطبيعية في بداية حياتهم، لذا، تتم الاستعاضة عن رحم الأم بأجهزة الحاضنات بحيث تلائم بيئتها الأطفال الخدج وحديثي الولادة.

مسؤولة قسم تنظيم الأسرة في مديرية الصحة بجنين ختام أبو ناعسة تقول: «قد يحتاج الطفل الوليد إلى الحاضنة إذا كان مولودًا لأم تعاني من السكري أو الضغط، أو الأم التي تلد عادة بعملية قيصرية، وهي ما تسمى حالات الحمل الخطر، وهنا تحتاج هذه الحالات إلى التنسيق المسبق بين الطبيب النسائي المسؤول عن الحالة، أو قسم التوليد في المستشفى، وقسم الأطفال من الناحية الأخرى».

«لذا، لا بد أن تتوافر هذه الحاضنات في كافة مستشفيات التوليد، لأنها تعتبر بمثابة العناية المركزة للطفل، وهي مهمة جدًا»، كما تقول طبيبة الأطفال د. فريال الأحمد.

مسؤولية الأم

مدير مديرية الصحة بجنين د. صالح زكارنة أكد أن «المسؤولية منذ البداية تقع على الأم التي لا بد وأن تنتظم في زيارتها للطبيبة النسائية، وخاصة إن كانت من حالات الحمل الخطر التي تحتاج إلى المتابعة الأسبوعية».

وعن الحالات التي تصل إلى الحاضنة، قال الطبيب المسؤول في العناية المركزة للأطفال د. أشرف جرار إن «معظم الحالات التي تصلنا هي صعوبة التنفس، حيث يتم وضع الطفل بالحاضنة المزودة بأجهزة التنفس، وهناك حالات أخرى مثل الصُفَّر ويعالج بأشعة الليزر، أو وجود جرثومة في الدم».

وفي الحالة الأخيرة، يتم عزل الطفل في غرفة خاصة من الحاضنات، حفاظًا على النظافة والتعقيم، وتقول الممرضة المسؤولة في القسم ذاته قمر نواهضة إن «تعقيم الحاضنات يتم باستخدام الكلور والماء والأشعة، كما يتم تعقيم اليدين باستخدام الكحول، ولا يسمح لأي شخص بالدخول إلى الحاضنة دون ارتداء الروب المخصص وجوارب بلاستيكية في القدمين».

بينما تقول جميلة جرادات، وهي أم لطفل توفي في حاضنة الأطفال، إن ابنها الذي لم تكن حالته معروفة، كان في الحاضنة المركزية، وبجانب حاضنته سلة قمامة صغيرة يتم رمي الإبر والشاش والقطن المستخدم في فحص الأطفال أو تنظيف الحاضنات فيها، ما يسهل نقل الجراثيم بصورة أسرع للطفل القريب لا سيما بوجود فتحتين في جهاز الحاضنة.

وتتراوح المدة الزمنية التي يحتاج فيها الطفل للحاضنة بين عدة أيام إلى عدة أسابيع، وقد تصل إلى شهر، ويتم الاعتماد في تغذية الطفل بشكل أساسي على الحليب الطبيعي للأم حتى لو لم يتقبله الطفل بالصورة الطبيعية. يقول د. جرار: «نطلب من الأم جمع الحليب ونضعه في الثلاجة، ونزود الطفل فيه عن طريق أنبوب في المعدة».

نسبة وفيات طبيعية

وحول نسبة الوفيات، قال طبيب الأطفال جرار: «لا توجد لدينا إحصائيات رسمية، ولكنني أراها نسبة طبيعية، فقد عملت في عدة مستشفيات، وكانت النسبة متقاربة بشكل كبير».

ويرى د. جرار أن العيادة في المستشفى الذي يعمل فيه تحتوي على الأجهزة والمعدات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملهم بصورة مناسبة.

وفيما يتعلق بالكادر الطبي في ذات المستشفى، يقول د. زكارنة: «لدينا طاقم طبي مناسب، ولكن قد تكون المشكلة في عدد الحاضنات، حيث إن مستشفى جنين الحكومي يخدم المحافظة بأكملها، وتقوم المستشفيات الأخرى بتحويل الأطفال إليه».

وفي ذات السياق، تقول أم الطفل المتوفى جميلة: «قام الأطباء بمجهود جيد، ولكن ابني لم تكن حالته معروفة، فقد كان يعاني من الجفاف والنزيف، وكان لا بد من تحويله إلى مستشفى آخر كالمقاصد، ولكن التحويلة جاءت متأخرة، حيث توفي أجود قبل يومين من صدورها»، وتضيف: «ليس من الخطأ أن نعترف أن لدينا عجزًا ما أو أن نعطي فرصة لغيرنا للتجربة»، وهي رغم إيمانها بأن هذا قدر ابنها تقول: «لو قام الأطباء بشيء آخر، لعلمنا على الأقل مم كان يعاني ابني».

وقد طلبت جميلة العديد من الاستشارات الخارجية من أطباء من خارج المستشفى لتطمئن عن حالة ابنها. ويرى الطبيب زكارنة أن على المواطنين أن يثقوا بالكادر الطبي المتوافر، ويقول: «نحن نتفهم الحالة النفسية التي تكون فيها الأم بعد الولادة وقلقها على ابنها، ولكن لا بد أن تتواجد الثقة».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

بفضل الأنفاق و «مرمرة»

البطالة في غزة تتراجع مع ازدهار الحركة العمرانية

نعيمة الهباش

منذ خمس سنوات، يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة حصارًا مشددًا فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما زاد من معاناة مواطني غزة، كما أثر على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة إغلاق المعابر التجارية، وارتفاع نسبة البطالة لمعدلات لم تصلها من قبل. توقفت الحياة بغزة خلال هذه السنوات، فلا بيت شيّد ولا ملعب عشّب ولا متنزه أقيم إلا ما رحم ربي، ولكن الحالة تبدلت شيئًا فشيئًا بعد حادثة سفينة مرمرة التركية، إذ تم تخفيف الحصار قليلاً، ولعبت الأنفاق دورًا كبيرًا لتهب غزة الحياة، فبدأت الحركة العمرانية تظهر بعد أن أوقفها الحصار في القاع.

ومع زيادة دخول السلع والمواد المختلفة من الجانب المصري، وتخفيف الحصار جزئيًا على غزة منذ مطلع عام 2011، وسماح الجانب الإسرائيلي بإدخال مواد البناء، كل ذلك أحدث حركة عمرانية نشطة خلال هذا العام، فكان قطاع الإنشاءات من أكبر القطاعات التي ساهمت في تخفيف نسبة البطالة، من خلال مساهمته في تشغيل عدد كبير في مهنة البناء، ما خفف قليلاً من معاناة بعض العاطلين عن العمل.

الخبير الاقتصادي د. ماهر الطباع أوضح أن معدل البطالة انخفض من 37,4% في نهاية عام 2010، إلى 25,6% في الربع الثاني من عام 2011، أي بنسبة 11,8%. كما انخفض عدد العاطلين عن العمل بنسبة 27% من 118 ألف عامل إلى 86 ألف عامل خلال الستة شهور الأولى من عام 2011.

وأرجع الطباع سبب الانخفاض إلى دخول المواد الخام للمصانع بعد توقفها لأربعة أعوام، ما أعاد عجلة العمل مرة أخرى، وعمل على استيعاب أعداد من العاملين، بالإضافة إلى انخفاض أسعار مواد البناء حيث وصل سعر طن الإسمنت 500 شيقل، بعد أن وصل سعره في عز الحصار إلى 4000 شيقل.

القطاع الصناعي

خضر شنيورة مدير الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في قطاع غزة بين أن حركة الصناعة في المصانع نشطت بنسبة 30% زيادة عن العام الماضي نتيجة سماح الجانب الإسرائيلي بإدخال المواد الخام، مضيفًا أنه «تمت إعادة تشغيل 1200 مصنع موزعة على 13 قطاعًا صناعيًا». وأشار إلى أن هناك عددًا من المشاريع في إطار الدراسة سيتم تنفيذها لتستهدف العمالة والخريجين، وستساهم في تشغيل عدد كبير منهم.

تيسير أبو عيدة صاحب مصنع باطون بغزة أوضح أن العمل داخل مصنعه زاد بنسبة 40% عن العام الماضي نتيجة دخول المواد الخام التي ساعدت على خلق فرص عمل جديدة، بعضها دائمة وأخرى مؤقتة.

القطاع الزراعي

أما د. نبيل أبو شمالة، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة بغزة، فقد أكد أن هناك نشاطًا ملحوظًا في الزراعة حتى منتصف عام 2011، مشيرًا إلى أن قيمة المشاريع بلغت حوالي 22 مليون دولار أميركي، استفاد منها حوالي 8000 مزارع، ليكون متوسط نصيب الفرد من هذه المشاريع 2000 دولار أميركي.

وبين أبو شمالة أن المشاريع استهدفت الفئات الاجتماعية المهمشة والأكثر فقرًا، وهم صغار المزارعين المتضررين من الاحتلال الإسرائيلي وقدمت لهم الدعم المالي، والأشتال وشبكات الري ومدخلات الإنتاج، ليشكل ذلك لهم مصدر دخل مستقر، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي لحوالي 3000 صياد وتزويدهم بقوارب جديدة، وخلق فرص عمل لعدد من الصيادين من مشاريع مدرة للدخل متل مشاريع الاستزراع السمكي وتزويد المربين بالبذرة السمكية، ذاكرًا تنفيذ العديد من المشاريع التي تستهدف المرأة الريفية لتوفير مصدر مستمر لها. وأضاف: «أعادت وزارة الزراعة تأهيل وزراعة آلاف الدونمات من الأراضي المدمرة، وبلغ عدد العاملين في الزراعة 60 ألف عامل، وتقوم الوزارة بتشغيل 200 عامل شهريًا ضمن المشاريع المؤقتة».

برامج التشغيل المؤقتة

أما فيما يتعلق بالخريجين والعاطلين عن العمل، فقد أكد دكتور ماجد إسماعيل مدير عام التشغيل في وزارة العمل بغزة أن نسبتهم في ازدياد، وأوضح أن عدد المستفيدين من برنامج التشغيل المؤقت الحكومي منذ بداية هذا العام حتى شهر حزيران بلغ حوالي (15402)، بمجموع مبالغ وصلت نحو (12,642,078 شيقلاً) لمئات العاطلين عن العمل.

وأشار إلى أنه يتم استقطاع 5% من رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين لصالح مخصصات البطالة، مبينًا أن برنامج التشغيل المؤقت ساهم في التخفيف من معاناة آلاف العمال والخريجين، كما أن الوزارة تقوم بتبادل المعلومات والبيانات مع برنامج التشغيل المؤقت الحكومي وبرامج التشغيل التابعة لوكالة الغوث «الأونروا» والمؤسسات الأجنبية والمحلية المختصة لتوفير برامج خلق فرص عمل.

بين حيز النص والتطبيق

قانونان مرتقبان في الإعلام الجديد.. مرجعية للقمع أم للحريات

ميساء الأحمد*

مشروعا قانونين ما زالا على الطاولة، لكن ما يدور حولهما وصل صيته في الوسط الإعلامي الفلسطيني إلى تكتلات مؤيدين ومعارضين، ونقاشات حادة حول بنود قانون «نحو مشروع إعلام جديد».

قانونان لم يقرا بعد: قانون المرئي والمسموع الذي ينظم عمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بمختلف جوانبها، من تراخيص وحريات وحقوق وواجبات؛ وقانون المجلس الأعلى للإعلام، وهو مقترح يقوم على حل وزارة الإعلام، وتحويلها إلى مجلس أعلى للإعلام يكون بديلاً لها، كما هو معمول به في العديد من الدول العربية وغير العربية.

ويرى صحافيون أن القانون الأساسي الفلسطيني، منصف للإعلام وللصحافي في قضايا حرية الرأي، وحق الفرد في كشف الحقيقة والوصول إلى المعلومة، إضافة للمساءلة أمام القانون، وذلك في بعض بنود القانون مثل المواد 9 و13 و24 و27. ولكنه قانون دون تطبيق في الوسط الإعلامي الفلسطيني.

قانون جيد دون تطبيق

وعقبت على ذلك الإعلامية ميساء أبو غنام وقالت: «القانون الأساسي الفلسطيني من أحسن القوانين في العالم من حيث النص، ولكن عند التطبيق، الصحافي ليست لديه حرية تعبير، ويتم اعتقاله في حالات عدة، وتحجب المعلومات عنه».

وبخصوص تشكيل المجلس الأعلى للإعلام، تباينت الآراء حول الهدف من تشكيله، فقد قال المتحدث باسم الحكومة د. غسان الخطيب: «النية لدى الحكومة متجهة لإحداث تغير جذري بطريقه إصلاحية، وذلك بإخراج مهمة ترخيص وسائل الإعلام إلى مسؤولية جسم جديد غير حكومي، مبني على شراكة مجتمعية تتضمن ممثلين عن الجهات الحكومية والمجتمعية، دون أن يكون في مجلس أمنائه أكثرية حكومية».

في حين رأى مدير المرئي والمسموع في وزارة الإعلام محمد أبو حلاوة أن المجلس «صيغة لضم كل المؤسسات الرسمية التي لها علاقة بالإعلام».

ولكن الاختلاف الحاصل في الوسط الإعلامي يتمحور حول تحديد المؤسسات التي لها علاقة بالإعلام، حتى تخول لأن تصبح جزءًا من إدارة هذا المجلس، سواء مؤسسات مجتمعية أو خصوصًا مؤسسات حكومية ووزارات أخرى، وهل هذا المجلس تجمع لمؤسسات المجتمع المدني أم هو تجمع للوسط الإعلامي فقط. فقد رأت الإعلامية أبو غنام أن المجلس الذي يدور الحديث عنه «أخطر من وزارة الإعلام، لأن الأمين العام والمندوبين سيكونون شخصيات من وزارة الداخلية والجهات الأمنية وسلطة النقد والتربية والتعليم ومندوب من الصحافيين والنقابة، فاختيار الأشخاص يجب أن يكون بالانتخاب وليس بشكل تشريفي».

خلاف حول استقلالية المجلس الأعلى

أما بخصوص بنود قانون المجلس الأعلى حول التدخل المالي والإداري من قبل السلطة، فقد رأى الخطيب أن «القانون يعطي المجلس شخصية مستقلة من الناحية المالية والإدارية، وهو يكرس الحرية، وهو قانون عصري».

أما عضو نقابة الصحافيين نبهان خريشة فقال: «الحكومة مشاركة في المجلس الأعلى وليست المرجعية، والأصح ألا تكون الحكومة موجودة في المجلس».

أما بخصوص الحريات الصحافية والسلطة الإعلامية التي يجب أن تكون مستقلة تمامًا مثل استقلال القضاء، فقد رأت المستشارة القانونية في وزارة الإعلام إيمان صباح أن قانون المرئي والمسموع «فيه مرجعيات واضحة ومحددة بخصوص حق الرأي والتعبير وحماية الصحافي وحق الحصول على المعلومة».

الحقوق والواجبات واضحة ومصانة

وأكد على ذلك الخطيب، خصوصًا في قضية التراخيص لوسائل الإعلام وتجديدها ومدتها، حيث هناك شكوك واضحة في الوسط حول مدى صحة البنود المتعلقة بالتراخيص، وأضاف: «في القانون حقوق الصحافيين مصانة بشكل واضح وتفصيلي، ولكن واجباتهم أيضًا واضحة ومضمونة، والترخيص سيكون بمثابة تعاقد مبني على التوازن بين الحقوق والواجبات».

وتراوحت وجهات النظر بين كون هذه القوانين تعزز الديمقراطية أم لا، وأن بنود هذه القوانين تميزت بكثرة الشروط الموجودة فيها، ونطاقها الضيق الذي يقيد الصحافي والوسيلة الإعلامية، وبالتالي يخلق لدى الصحافي رقابة ذاتية، إضافة إلى وجود ضبابية في مواد القانون، كما قانون النشر والمطبوعات.

أما بخصوص تنفيذ مشاريع القوانين، فقط رأى خريشة أن «مسودة قانون المجلس قابلة للنقاش، وليس من الضروري أن يكون رأي اللجنة هو النهائي، ويجب فتح النقاش حول القانون بطريقة أوسع، وليس الركض حولها بنقاشات تفيد أنها المسودة النهائية، فالقانون بحاجة لمزيد من الدراسة والنقاش بشكل معمق وأكبر».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

صحافة الشركات تدخل قوالب الأخبار والبرامج وتكسر أخلاق المهنة

وعد جهالين*

تغرق العديد من وسائل الإعلام الفلسطينيّة هذه الأيام في موجة كثيفة من الإعلام التجاري أو ما يسميّه صحافيون صحافة علاقات عامة أو صحافة الشركات، وتحت هذا الزخم، تنفتح الصفحات والموجات والأثير إلى مكان مجاني لأفكار وأرباح وعالم الشركات، ويأتي هذا على حساب قضايا الجمهور وقضايا الرأي العام.

وبغض النظر قليلاً عن هذا التحول الخطير في المساحات المعطاة للسلطة الرابعة، فإن قضايا الشركات المعلنة قد تؤثر على مصداقيّة المادة المقدمة للجمهور، وبالتالي جودة المضمون الذي تحمله المادة الإعلاميّة، هذا بالإضافة إلى تأثير المؤسسات التجاريّة على قرار الإداريين والمحررين لدى المؤسسة الإعلاميّة، وهذا ما يحصر حريّة العمل الصحافي التي طالما كانت الشعار الأبرز للعديد من المؤسسات الإعلاميّة.

عقد أخلاقي بين الإعلام والجمهور

يقول الصحافي في مؤسسة مدى للإعلام غازي بني عودة إنه يوجد عقد أخلاقي يجب عدم تجاوزه بين الإعلام والجمهور، فالجمهور يفترض أنه يسمع الحقيقة من الصحافة، فهو عندما يشاهد أو يقرأ أو يسمع إعلانًا تجاريًا يروّج لمنتج غذائي ما أو حتى منتج إلكتروني، فهو يتجه للوكيل بناءً على الإعلان، فماذا لو أن الجمهور عاد بخفي حنين واكتشف أن ما تعرض له ليس سوى تسويق وتهريج؟

ويضيف بني عودة أن تأثير الإعلان لم يعد يقتصر فقط على وسيلة الإعلان، بل وصل للخبر، بحيث يصوغ الصحافي الخبر بطريقة تحوّل مضمونه لمادة ترويج كاملة للمنتوجات التجارية، وبهذا فإنه يقوم بالاحتيال على الجمهور.

ولم ينكر بني عودة حق الإعلان وضرورته للمؤسسة وتمويلها، ولكن شريطة ألا يفتح المجال للتأثير على قرار المؤسسة الإعلاميّة وإدارتها.

وبهذا الصدد، يقول مدير البرامج في تلفزيون وطن محمد عطايا إن سياسة المؤسسة الإعلاميّة هي ما تحدد طبيعة العلاقة بينها وبين الشركة المعلنة، فأخذ إعلان من شركة ما لا يعطيها الحق في التدخل في السياسات التحريريّة للوسيلة.

قواعد تحكم قبول الإعلان

وهذا ما أكده مدير شبكة فرح الإعلاميّة فتحي ناطور، وقال إن هناك قواعد تحكم قبول أو رفض الإعلان التجاري أيًا كان نوعه، وتتمثل هذه القواعد بالتزام مواد المؤسسة الإعلاميّة بالأخلاق والثقافة العامة التي تتميز بخصوصيتها لدى الشعب الفلسطيني.

وأضاف ناطور أن وسيلة الإعلام تتأثر بصورة كبيرة بسياسة المعلن، ولكن يجب النظر إلى حجم التأثير وعمقه، فهو بهذه الحالة يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وهذا يعتمد على حجم الدعم المادي الذي تقدمه الشركة، وفي حالة الإعلام الفلسطيني، فهو محدود ويقتصر على بعض الشركات، فليست لدينا تلك الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة التي من الممكن أن تؤثر بصورة شاملة وكبيرة.

وفي مقابلة أجرتها «الحال» مع مدير البرامج والأخبار في إذاعة راية إيهاب الجريري، نفى أي سلطة يمكن أن تمارسها الشركات المعلنة تجاه وسيلة الإعلام، وإن وجدت فهي محصورة في برامج معينة ومواضيع محددة ولا تمس باقي المواد الإعلامية، بحيث تتناول الوسيلة الاعلامية على سبيل المثال نقدًا للشركة المعلنة ليس بالضرورة في البرنامج الذي ترعاه بل في برامج ومواقع أخرى.

وطالب الجريري بضرورة تغيير ما سماها الصورة النمطيّة عن الإعلام وعلاقته بالإعلان، فالقطاع الخاص أثبت أنه يملك رؤية مجتمعيّة إضافة لكون المؤسسات الإعلاميّة التي أثبتت نجاحها هي بالأساس مشاريع استثماريّة ولديها الدعم المالي الكافي للاستمرار ، وقال إن «الإعلام الفلسطيني لا يستطيع الاستمرار دون الدعم المادي الذي تقدمه الشركات المعلنة».

تبعية المؤسسات الصحافية للشركات

وعلى العكس مما رأى الصحافيون السابقون، فقد حذر الصحافي في جريدة الأيام حسام عز الدين من النتائج التي يسببها هذا الشكل من تبعية المؤسسات الصحافية لمؤسسات القطاع الخاص التجاريّة، وقال إن استمرار الوضع الراهن سيحول وسائل الإعلام والعاملين فيها إلى إقطاعيات وعبيد تحت إمرة الشركات المعلنة.

وتساءل عز الدين: «عندما تعتمد الوسيلة الإعلاميّة على المعلن وتعتبر أن بقاءها يأتي من الإعلانات، فإلى أي مدى يمكن أن تنشر القضايا والتحقيقات العميقة التي من الممكن أن تخوض فيها الوسيلة الإعلاميّة، والتي من الممكن أن تمس بعض الشركات التجاريّة الراعيّة أو المعلنة لديها؟».

وأضاف أن ثقافة العبوديّة هذه تجعل من الإعلام مرآة لقضايا القطاع الخاص وليس لهموم المواطن العادي.

وحول إمكانيّة قلب الموازين لصالح العمل الصحافي واقتصار تدخل الشركات المعلنة على دورها الإعلاني وليس الترويج لنفسها، يشير الصحافي بني عودة إلى وجود صحافيين ومحررين ومراسلين لا يوافقون على تهميش معايير الإعلام وإبراز معايير الشركات التجاريّة، ولكن تأثير هؤلاء يكاد يكون صفرًا.

ويقول الصحافي عز الدين إن وسيلة الإعلام لديها إقرار مسبق بالضعف، من خلال اعترافها بضعفها الاقتصادي وأخذ ذلك ذريعة، وهذا يحصر مسألة بقاء المؤسسة في الربح وليس في رفع عدد القراء ورفع نسبة التوزيع والمبيعات، وبالتالي، نجد أنفسنا أمام تراجع حقيقي في الإبداع الصحافي.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

تتمة المنشور على الصفحة الاولى

من جانبه، يرى صيدم ان العبرة في الوسائل، ويقول: «المعركة الدبلوماسية في الأمم المتحدة تحتاج إلى مناورات دبلوماسية حكيمة، لا يُفهَم منها أن الفلسطينيين في حرب مع أحد، إنما هي حرب دبلوماسية ضد الاحتلال، فالولايات المتحدة تسعى إلى تجنب استخدام الفيتو، الذي سيسبب لها الحرج والدخول في حالة عداء مع العالم، وليس الفلسطينيين وحدهم».

المصالحة.. جارية؟

حماس قد تكون الرابح الأكبر من انهيار السلطة الفلسطينية في الضفة، وانتقال مركز الثقل السياسي الفلسطيني لقطاع غزة. ولكنه ربح فصائلي ضيق الأفق يخبئ في طياته خسارة وطنية فادحة. يقول المتابعون إن الربح الحقيقي هو المصالحة الشاملة التي تعهد الرئيس عباس في خطابه الأممي بتفعيلها وتسريع إجراءات تنفيذها.. ولكن التجربة تعلمنا أن شياطين الانقسام تختبئ في التفاصيل.

الصحفي خليل شاهين يصف اتفاق المصالحة بـ «اتفاق الرف»، ويقول إن ملف المصالحة رهن بالتهديدات الأميركية والإسرائيلية من جهة، وبالتطورات الجارية على صعيد ما سمي الربيع العربي، خاصة في مصر، من جهة أخرى.

من جانبه، يقول صيدم إن اللقاءات الثنائية بين مسؤولي فتح وحماس جارية على قدم وساق، إلا أنه يتمنى من الرئيس عباس تحديد موعد للذهاب إلى غزة. ويرى صيدم في ذهاب الرئيس إلى غزة موقفًا متقدمًا يثبت منطق التعامل القائم على حسن النوايا والالتفاف الشعبي، «ويحسم قضية ازدواجية المواقف وتغييرها بالتركيز على نقاط عمل متتابعة على كامل التفاصيل.. للخروج عن النمط التقليدي والشعارات، وإكساب الشارع الغزي الثقة والدافعية للالتفاف حول قرار المصالحة».

حديث صيدم هذا، خرجت «حماس»، وعلى لسان القيادي فيها صلاح البردويل، لتنفيه، بل وتشكك في نوايا مطلقيه. وقبل ذلك، ولما كان الرئيس يلملم أوراقه عن المنصة الأممية، قزّمت الحركة التحرك الذي استعظمه سيد العالم «الحر»، فلم يقرأ الناطق باسمها سامي أبو زهري في الخطاب إلا أنه توصيفي للأزمة فاشل في وضع حلول لها، فبات «خطوة فارغة المضمون». هذا الموقف خرج عليه ناصر الدين الشاعر، أحد قيادات حماس في الضفة، فقال عن الخطاب إنه «تاريخي وقوي جدًا.. ولا يحتمل أي معارضة». هذه التصريحات المتضاربة، وغيرها كثير، تضع المصالحة في مواجهة موقف مضطرب لحركة طالما تغنت بمركزية القرار فيها.

من جهته، تفاءل المصري بتأثير تصريحات الرئيس وعضو اللجنة المركزية في حركة فتح عزام الأحمد على اتفاق المصالحة، حيث بدأت تنتقل من الإطار العام إلى تفاصيل ومضمون الاتفاق، لكن لن تكون الطريق للمصالحة سالكة، على حدّ تعبير المصري، بالرغم من تحسن ظروفها؛ لأن جزءًا من العوامل التي أعاقتها من قبل لا تزال قائمة، فمثلاً تريد حماس ضمان شراكة في السلطة والمنظمة، ما ستحول إسرائيل دونه، عوضًا عن أن فتح والسلطة ومنظمة التحرير غير مستعدة حاليًا كي «تقامر» بخسارة الشرعية الدولية مقابل شيء غير واضح، بالإضافة إلى ارتهان المصالحة باستئناف المفاوضات؛ فكلما قلّت فرصة الأخيرة، زادت فرصة الأولى.

ويضيف: «لا يمكن تجاوز هذه المسائل وغيرها إلا بإرادة فلسطينية ودعم شعبي كبير، لم يتوفر حتى الآن لإنجاز ملف المصالحة».

المصري يلقي الكرة إذا في ملعب الشعب... شعب بشرته قيادته بربيع قادم.. فقط إذا تحرك، ولم تفت الفرصة، فنحن ما زلنا في أيلول.

لخوفك حلول كثيرة وبانتظار صراحتك وصداقتك!

رهاب طلبة الجامعات.. عندما تعتقد أن كل العالم يراقبك ويحاسبك

مها عطاري *

في الحياة الطلابية الجامعية، ورغم صخبها وتوهجها، فإن الوجوه لا تعبر عما يعتمل داخل شخصية أصحابها، في بيرزيت، اعترف طلبة وطالبات كثر أن في باطنهم أسرارًا صغيرة مدفونة تتحكم بمزاجهم وسلوكياتهم داخل أروقة الجامعة، تعكر صفاءهم الذهني وتشوش حضورهم وتغرقهم في صيحات مكتومة عن الذات من الصعب عليهم الإفصاح عنها.

إنه رهاب اجتماعي كما يتعامل به المختصون والمرشدون الاجتماعيون والنفسيون، علة سلوكية يشعر فيها الشخص بالقلق والخوف من تطورات غريبة تؤدي إلى اضطراب نفسي شديد قائم على الخوف الزائد وغير المبرر للعديد من المواقف، وله أشكال عدة ودرجات متفاوتة من الشدة.

وتؤدي أمراض الرهاب، خاصة إذا لم تعالج، لمضاعفات كالاكتئاب والعزلة وإدمان الخمور والمخدرات، فيكون مريض الرهاب منسحبًا من الحياة الاجتماعية وقلقًا من تكوين الصداقات، وينجذب للوحدة والهدوء الدائم.

«الحال» التقت بعض الحالات بين الطلاب، ورفض غالبيتهم الكشف عن أسمائهم نظرًا لحساسية الموضوع، كما التقت حالات تحدثت بوضوح، وهم ممن طرأ تحسن على حالتهم أو تعافوا.

قلة ثقة بالناس

الطالبة غيداء عودة في السنة الجامعية الرابعة من سكان قرى رام الله قالت: «قلة ثقتي بالناس تجعلني أبتعد عنهم وتكون علاقتي بهم ضيقة»، وأضافت: «ينتابني قلق شديد عندما يختارني الأستاذ للقيام بعرض موضوع أمام الطلبة، فأشعر بضغط في رأسي وترتفع درجة حرارتي، فأنا لا أريد أن أظهر في موقف ينتقدني فيه أحد، وعندما أقف لعرض الموضوع تنزلق مني كلمات وأتلعثم أثناء الحديث وأكون محرجة جدًا».

وعندما سألناها: هل فكرت يومًا بأن تذهبي لمرشدة اجتماعية لمساعدك؟ ردت بالقول إنها لا يمكن أن تفعل ذلك لأنها اعتبرت ما يحدث جزءًا منها وتماشت مع هذه المشكلة، وقالت: «لقد شارفت على التخرج، وأعتقد أنه كلما قلل الشخص نطاق علاقاته الاجتماعية، كان في أمان أكثر».

أما الطالبة حنان أحمد، تخصص علوم سياسية في السنة الثالثة، فكان خوفها مدفوعًا بالعادات والتقاليد الاجتماعية، فتقول: «تعاملي مع الطلبة الذكور في الجامعة يكاد يكون مستحيلاً. وحدثتنا عن موقف مرت به، عندما سألها أحد الطلاب معها في المحاضرة بعض الأسئلة عن المحاضرة السابقة نتيجة لتغيبه، فكانت ردة فعلها أن غيرت مكان جلوسها إلى مكان آخر دون أن تتفوه بكلمة، وكان وجهها قد احمر قلقًا واضطربت بشدة.

تنشئة اجتماعية خاطئة

الدكتورة آمال دحيدل المرشدة النفسية في جامعة بيرزيت قالت إن «حالات الرهاب منتشرة بين الطلاب نتيجة للتنشئة الاجتماعية، وليس هناك وعي كافٍ لإرشاد هؤلاء للعلاج السليم، وهم أيضًا يتحسسون جدًا من هذا الموضوع، إذ إن أبناءنا منذ الصغر لا يمارسون مبدأ الاحترام، لكنهم يمارسون مبدأ الخوف، والأهل أسرى للأفكار القديمة، ولو كانت العلاقة صحيحة بين الأهل والأبناء لانعدم مصدر الخوف واستمرت العلاقات الناجحة في المجتمع، حيث يجب أن يربى الأبناء على الثقة بالنفس وعدم الخوف مما يقولون، حتى لو كانت وجهة نظرهم خاطئة في البداية».

«ف. ن» أحد طلاب كلية الآداب، يحدث له اضطراب من الأماكن المزدحمة مثل المطاعم وقاعات المحاضرات الكبيرة، فهو لا يحب أن يراه أحد نتيجة مشكلة في أذنيه ويقول: «عندما كنت في المدرسة، كان زملائي ينادونني بألفاظ مختلفة، فحدث لدي اضطراب داخلي من مظهري، وشكل هذا لدي قلقًا بأن يكرر لي زملائي هذه الألفاظ في الجامعة».

وتقول الطالبة عهد حمايل إنها عندما دخلت الجامعة لم تكن تجيد شيئًا سوى البكاء، لأنها انتقلت من أجواء قريتها المحافظة إلى عالم الجامعة المنفتح، وعندما قدمت عرضًا في أحد المساقات، لم ترفع رأسها من الورقة، وبدأت «تتأتئ»، وأصيبت بحالة ذعر شديد وتجنبت الحديث مع الطلاب الذكور من زملائها.

لكن الحالة لم تدم طويلاً وتغلبت عليها عهد مع الوقت، تقول: «تخلصت من هذا القلق والخوف بقرب انتهاء السنة الثانية، إذ أصبحت قادرة على تكوين صداقات جيدة وأعرض مواضيعي في المحاضرات بكل ثقة، وتعودت على أجواء الجامعة، وأحاول أن أرشد أي طالب جديد يعيش هواجس الاغتراب والرهاب كتلك التي كنت أعيشها.

طرق التدخل الإرشادي

وفي لقائنا مع المرشدة الاجتماعية منى المحتسب، قالت «إن مصادر الخوف لدى مريض الرهاب تكون قد تشكلت لديه من المدرسة أو الأسرة أو نتيجة لتعرضه للقمع والاستهزاء، فتتكون لديه تجربة يتشكل منها موقف سلبي ثم ردة فعل يقوم بتعميمها على جميع حياته».

وتحدثت لنا عن طرق التدخل الإرشادي وقالت: «هناك إما خدمة الإرشاد الفردي، أو خدمة الإرشاد الجمعي. في الإرشاد الفردي، يتوجه لنا الطالب عندما يكون غير قادر على تكوين العلاقات الاجتماعية، فتظهر لديه أعراض الخوف والقلق والتوتر والارتعاش أحيانًا، ومنهم من تكون نبضات القلب لديه سريعة. أما في الإرشاد الجمعي، فتكون عبارة عن مجموعة من خمسة إلى عشرة طلاب لديهم رهاب اجتماعي وهم متجانسون بالعمر والمشكلة، ونساعدهم من خلال تقنيات إرشادية تحفز وتعزز الشخص لدخول علاقات اجتماعية يتفاعل معها ونحثه على عدم التجنب بل المواجهة، ومن خلال الدعم والمساندة، يكون قد تخلص تمامًا من حالة الخوف والقلق والاضطراب الذي عاشه».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

وحدها الأمم المتحدة تؤول وتخول!

د. وداد البرغوثي

ميزان الأمم المتحدة كميزان الجزر، دائمًا مائل. في كل صغيرة وكبيرة نستطيع أن نلمح هذا الميلان المسيّس بناء على رغبة الضبع الكبير (أميركا)، الذي يحاول أن يضبع الكبار ويبلع الصغار. أوباما بكل سفور يكشف عن التزامه المطلق بأمن إسرائيل، ولا يسأل عن فلسطين وشعبها وأمنها وحريتها، حتى إن حقوق فلسطين بملايينها المشردة لم تصل درجة اهتمامه بها درجة اهتمامه بحقوق المثليين والشواذ (والعهدة على خطابه في الأمم المتحدة 66). ويبرر ذلك بأن الدول لا تقام بقرارات الأمم المتحدة. يا سلام. وكأنه أفحمنا بهذا الجواب أو التبرير. ألم تقم دولة سلفا كير في جنوب السودان بقرار من الأمم (الولايات) المتحدة؟ لماذا؟ ببساطة لأن هناك سببين وهدفين استعماريين خبيثين تحققا: الأول شرذمة بلد عربي كبير في القارة السمراء نظامه مزعج لأنه لم يبصم لأوباما ولا لبوش ولا لكلينتون. وثانيًا: لأن جنوب السودان ودارفور، كما أفادت التنقيبات الغربية في أواسط الثمانينات، «ينام على بحيرة من النفط». لذلك، فقد استيقظوا وأرادوا للسودان أن ينام على بحيرة الانقسام لينفردوا ببحيرة النفط.

فلسطين لا تنام على بحيرة من النفط، لكنها تمخر عباب بحر من المقاومة، هدير أمواجه يزعج إسرائيل وأميركا، ويقض مضجع الأمم المتحدة التي ترفض مواثيقها وإعلاناتها احتلال أرض الغير بالقوة. فكيف تستطيع هذه المنظمة الدولية أن تبرر هذا التعدي الإسرائيلي على فلسطين، الذي يمثل تعديًا على كرامة المنظمة الدولية ومواثيقها برمتها وليس على فلسطين فحسب؟

ثلاثة وستون عامًا والقرار يصدر تلو القرار، وإسرائيل تدوس القرار وتدوس إرادات الأمم مجتمعة. هذا الدرس كان على قيادتنا الفلسطينية أن تستوعبه منذ عقود وألا ترجو عسلاً من دبور. رغم أن ما طلبه الرئيس أبو مازن مؤخرًا أقل بكثير من العسل، لم يرق إلى مستوى نكهة السكر المذاب. وبالتالي، لم نحصل على العسل، ولن نحصل حتى على نكهة السكر.

فما كان علينا أن نطالب بالدولة حسب القرار 194، ولكن كان علينا أن نطلب من الأمم المتحدة أن تقرأ مواثيقها جيدًا وتستوعبها من ألفها إلى يائها، أي من المادة الأولى ونصها: «يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميرًا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء»، إلى المادة الثلاثين ونصها: «ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه»، وعليها طبعًا -أي الأمم المتحدة- أن تقرأ جيدًا ما بينهما. كان على رئيس منظمة التحرير أن يسأل الأمم المتحدة إن كانت قد وهبت «عقلاً وضميرًا» حسب المادة الأولى كيف أولت أو خولت جماعة أو دولة مثل إسرائيل «هدم الحقوق والحريات» كما تنص المادة الثلاثون!

الأخ لينين قريب من حماس والأخت فلنتينا فتحاوية.. ولا ضغينة

عائلة ملوّنة فصائليًّا في سلفيت تكفر بالتوريث السياسي

دعاء علي*

توريث الانتماء السياسي حرفة فلسطينية، لكنها حرفة لا يتبناها الجميع. ففي بيت عائلة سلفيتية، يجتمع الأحمر والأخضر والأصفر والبرتقالي، ويصير ممكنًا لفلنتينا أن تكون فتحاوية، ولمنتهى ومصطفى أن يكونا منتميين للمبادرة، بل ويصير ممكنًا للينين أن يكون قريبًا من حماس.

شجرة العائلة

سليمان عفانة، 65 عامًا، مزارع، متزوج وله 4 أبناء. ظلّ قريبًا من حزب الشعب حتى اندلاع الانتفاضة الأولى. لم تُرضِه النخب الشيوعية الجديدة في البلدة، فاعتزل الانتماء السياسي، ليبقى مخلصًا للأيديولوجيا.

لينين عفانة، 31 عامًا، يعمل سائقًا لجرار زراعي، متزوج وله 4 أبناء. لا يمثّل له فلاديمير لينين سوى «الرئيس تبع الشيوعيين». دعم حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومقرب من قياداتها في سلفيت، إلا أنه ليس متحزّبًا. يسلّم على النساء باليد، ويمزح نافيًا تزمّته الديني: «أنا الفاتحة منيش حافظها».

فلنتينا عفانة، 37 عامًا، مدرّسة تاريخ، متزوجة ولها ثلاثة أبناء. فتحاوية منذ أيام الجامعة، وليست روسيا بالنسبة لها أكثر من بلد بارد وبعيد، يصدّر الكافيار والفودكا ولاعبات التنس الشقراوات.

الأشخاص الثلاثة يلتقون في الدم ويفترقون في السياسة. يفترقون؟ ليس تمامًا.

فالأب، سليمان، الذي وضع بصمته على شهادتي ميلاد ابنه وابنته، نفض يديه من توجهاتهما الفكرية والسياسية. «والدي ديمقراطي جدًا»، تقول الابنة فلنتينا. «لم يتدخل يومًا في تصرفاتنا، ولم يفرّق بيننا، ولم يفرض علينا شيئًا من أفكاره». ويؤكد حضورَ الحرية في الانتماء السياسي لأبناء العائلة، أن الأخوين الآخرين، منتهى ومصطفى، ينتميان لحركة المبادرة الوطنية. لا ضغائن إذًا داخل العائلة الملونة سياسيًا، وإن كانت فلنتينا تحكي -ضاحكةً- عن المشاحنات التي يسببها موقف والدها من حركة فتح: «أول ما بيسبّ، ما بيسبّ إلا عليّ».

لينين سلفيت ولينين موسكو

عن قصة الأسماء، يحدّثنا لينين. فسليمان شيوعيّ الهوى، بعد أن اختار لابنته اسمًا روسيًا، أراد أن يجعل من شهادة ميلاد ابنه تصريحًا أيديولوجيًا أشد لهجة. «لقد كان معجبًا جدًا بلينين»، ورغم أن اختياره له أحدث جلبة في دائرة التسجيل في مديرية الصحة، إلا أنه ظل متمسكًا به. حين يتكلم لينين السلفيتي عن لينين الموسكوي، فإنه لا يتكلم بإعجاب ولا بامتعاض أيضًا؛ فهو ليس معنيًا بتبني اسمه، ولكنه ليس معنيًا كذلك بالثورة عليه. «أنا مش إشي، لا شيوعي ولا فتح ولا حماس. قربي من حماس جاء نتيجة علاقات طيبة تربطني بعدد من أعضائها وممثليها في سلفيت». من هؤلاء، يذكر لينين الوزير السابق د. عمر عبد الرازق النائب عن حماس في المجلس التشريعي.

دائرة التسجيل لم تكن الجهة الوحيدة المعارضة للتسمية. «والدتي متدينة، وقد اعترضت في البداية على اسمينا، لكن والدي كان مصرًا»، تقول فلنتينا، «لكن والدي اختار اسمينا أنا ولينين، بينما سمّت والدتي كلاً من منتهى ومصطفى».

المعترض الآخر هو أحد رجال الدين ممن تربطهم علاقة جيدة بلينين. فالشيخ محمد اشتية، وحسب زوجته، «أعجب بأخلاق لينين وتعامله مع الناس»، فاختار له اسمًا بعيدًا عن اسمه غير المَرضي عنه. «لا يناديني إلا أحمد»، يقول لينين. «كان ذلك يخلق لبسًا عند من يعرفونني، إلا أنه ظل مصرًا على مناداتي بهذا الاسم». «كان يتصل طالبًا أحمد» تضيف فلنتينا، «وكنت أرد بأنه ليس لدينا أحد بهذا الاسم، لكنه كان يفسّر لي أنه يقصد لينين».

«الأسامي كلام.. شو خصّ الكلام؟»

هكذا تقول فيروز، ويؤيد لينين وفلنتينا. «والدي سمّاني لينين لأنه يحبه، لكنني لا أعرف عنه الكثير، ولا يعني شخصه لي شيئًا». الشيء الوحيد الذي يراه لينين في اسمه هو اختلافه و«غرابته»، غرابة تضطره إلى إظهار بطاقة هويته في عدد من الدوائر الرسمية لتبديد علامات الاستفهام عن وجوه العاملين فيها.

عن الحياد ذاته تعبر فلنتينا. «اسمي لا دلالة سياسية له بالنسبة لي. أحبه لأنه مختلف وجميل، فأنا أميل إلى الأسماء غير المألوفة. هذا كل ما في الأمر».

لينين السلفيتي.. ليس سوفيتيًا.

تجربة التصريح السياسي عبر التسمية لا تغري لينين بتكرارها. فلينين اختار لأبنائه وبناته أسماء «عادية»، كحَلا ويزن. أما فلنتينا، مدرّسة التاريخ، فقد اختارت أسماءً من حقلها العلمي. «سميت ابنتيّ عَدَن وكِندة، وهما اسمان مرتبطان بالتاريخ العربي. أفكر أحيانًا في اسم تيمور -تيمنًا بتيمور لنك- أو قتيبة -تيمنًا بقتيبة بن مسلم- لكني لم أفكر يوماً في أسماء تحيل إلى شخصيات سياسية أوحزبية».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

هـكـذا كـنـا ...

إعداد: علي بطحة

إني اخترتك يا وطني	حبًا وطواعية
إني اخترتك يا وطني	سرًا وعلانية
إني اخترتك يا وطني	فليتنكر لي زمني
ما دمت ستذكرني	يا وطني الرائع يا وطني
دائم الخضرة يا قلبي	وإن بان بعينيّ الأسى
دائم الثورة يا قلبي	وإن صارت صبحاتي مسا
جئت في زمن الجزر	جئت في عز التعب
رشاش عنف وغضب	وغضب وغضب وغضب

كلمات: الشاعر علي فودة
ألحان وغناء: مارسيل خليفة

الملصق: فلسطين/ العاصفة

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1978

الحال

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

هيئة التحرير:
عارف الحجاوي، وليد الشرفا
وداد البرغوثي، صالح مشارقة
منال عيسى، عبدالرحيم عبدالله
علي الاغا، خالد سليم

الإخراج: عاصم ناصر

رسم كاريكاتوري:
عامر الشوملي ومراد دراغمة

التوزيع: حسام البرغوثي

هيئة التأسيس:
عارف حجاوي، عيسى بشارة
نبيل الخطيب، وليد العمري

تصدر عن مركز تطوير الإعلام

جامعة بيرزيت

هاتف 2982989 ص.ب 14بيرزيت - فلسطين
alhal@birzeit.edu
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

السادة القراء، يسر مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت إعلامكم بأن جريدة الحال الشهرية الصادرة عنه، متوفرة في الضفة وغزة والقدس في مراكز التوزيع التالية:

بيت لحم
مكتبة عبيد الله - مركز المدينة
ميني ماركت الامل - باب زقاق
سوبر ماركت سوق الشعب - بيت ساحور
مكتبة الجامعة - بيت لحم
القدس
مكتبة البكري - شارع الزهراء
المكتبة العلمية - شارع صلاح الدين
سوبر ماركت الليداوية - البلدة القديمة

مكتبة دعنا - شارع صلاح الدين
نابلس
المكتبه الشعبية - شارع حطين
مكتبة دار العلوم - الدوار الرئيسي
سوبر ماركت مطاوع - المخفية
مكتبة الرسالة - شارع غرناطة
جنين
بقالة الدمج - مجمع الكراجات

سوبر ماركت المأمون - مدخل جنين
كشك ابو سيف
غزة
مكتبة فلسطين - شارع عمر المختار
مكتبة ابن خلدون - شارع الجلاء غزة
مكتبة طبيطي - شارع فهمي بيك غزة
مكتبة الاجيال - شارع تقاطع الوحدة
مكتبة الايام - منطقة الشمال

مكتبة العجرمي - جباليا
مكتبة القدس - رفح
مكتبة القدس - موقف التاكسيات دير البلح
مكتبة ابو معيلق - بجانب بلدية دير البلح
مكتبة عبد الكريم السقا - خان يونس
الخليل
سوبر ماركت الامانة - عين سارة
ميدان القدس - رأس الجورة

مكتبة الجامعة - الحرس
مكتبة عيسى ابو علان - الظاهرية
مكتبة الصحافة العربية - باب الزاوية
قلقيلية
ميني ماركت عناية
مكتبة الشنطي
ميني ماركت ابو الشيخ
المكتبة العلمية

اريحا
مكتب تكسي البترا - تحت البلدية
النبر سوبرماركت - الساحة العامة
مكتبة حتر - مركز المدينة
طولكرم
سوبر ماركت الاشقر
سوبر ماركت الصفا
محلات ابو راشد

رام الله
مكتبة الساريسي - المنارة
سوبرماركت الامين - المصيون
سوبرماركت الاصيل – الارسال
سوبر ماركت السنابل - بيتونيا
سوبر ماركت العين – الشرفة
سوبر ماركت الجاردنز - الطيرة
سوبر ماركت ابو العم - وسط البلد